الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

التقرير الاقتصادي والمالي

مشروع قانون المالية لسنة 2026

نوفمبر 2025

الفهرس

1. الوضع الاقتصادي الدولي 6
1.1. النمو الاقتصادي العالمي 6
الشكل 1 : النمو العالمي 6
الشكل 2 : : النمو حسب المنطقة 7
2.1. التضخم 7
3.1. التجارة العالمية 8
الشكل 3 : نمو حجم تجارة السلع 8
2. تطور الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة: آفاق التطور 2025-2026 8
1.2 النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة 8
أ- النمو الإقتصادي 8
ب- التضخم واستقرار الأسعار 10
ج. القطاع الخارجي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف 10
د. تحليل مسار الدين العمومي 15
2-2. توقعات النمو الاقتصادي والتضخم (2025-2026) 15
2-2-1. توقعات النمو حسب القطاع 15
2-2-2. توقعات التضخم 16
3- تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك 2021-2025 وتوقعاتها 16
1.3 . الإطار العام والنهج الاستراتيجي 16
2.3. التطورات الاقتصادية الكلية 17
3.3. النمو الاقتصادي المستدام والشامل 17
3-3-1. القطاعات الإنتاجية 17
2.3.3 . البنية التحتية والبيئة 20
4.3. تنمية رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية 20
1.4.3. التعليم والتدريب 20
2.4.3. الصحة 20
3.4.3. التوظيف والحماية الاجتماعية 20
5.3. الحوكمة والمؤسسات 19
6.3. المتابعة والتقييم والتنسيق 21
7.3. الحصيلة الإجمالية وآفاق تنفيذ خطة التنمية المستدامة والشاملة (SCAPP) في الفترة التي تسبق الخطة الخمسية 2026-2030 19
1.7.3. الحصيلة الإجمالية والتوصيات 20
2.7.3. آفاق تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (SCAPP) في الفترة التي تسبق الخطة الخمسية 2026-2030 22
4 - المالية العامة 2024-2025 24
1.4. الإيرادات العامة 24
1.1.4. نظرة عامة 24
4. 2.1. الإيرادات الضريبية 25
4. 1-3. الإيرادات غير الضريبية والهبات 26
2.4. الإنفاق العام 27
1.2.4. نظرة عامة 27
2.2.4. الإنفاق الجاري 27

3.2.4. الإنفاق الرأسمالي والاستثماري 28
3.4. رصيد الموازنة 29
1.3.4. الرصيد الإجمالي بما فيه المنح 29
2.3.4. الرصيد الأساسي باستثناء القطاعات الاستخراجية 29
5- الفرضيات والأهداف والمبادئ التوجيهية الرئيسية لقانون المالية لعام 2026 30
5-1: فرضيات الاقتصاد الكلي والميزانوي لمشروع قانون المالية لعام 2026 30
5-1-1. فرضيات الاقتصاد الكلي 30
5-1-2. المبادئ التوجيهية الرئيسية لسياسة الميزانية لمشروع قانون المالية لعام 2026 30
2.5. تطور المجاميع الميزانية الرئيسية 31
1.2.5. الإيرادات: نمو مستدام وأكثر تنوعًا 32
2.2.5. الإنفاق: نمو مُتحكّم فيه ويرتكّز على الاستثمار 33
3.2.5. رصيد الموازنة: تدهور مُحتَوًى ومستدام 35

لائحة الاشكال:

الشكل 1 : النمو العالمي 6
الشكل 2: النمو حسب المنطقة 7
الشكل 3: نمو حجم التجارة الدولية 8
الشكل 4: النمو في 2023-2024 8
الشكل 5: النمو حسب القطاع 9
الشكل 6: التضخم 9
الشكل 7: توزيع الدين 12
الشكل 8: توزيع الدين حسب نوع العملة 12
الشكل 9: التوزيع حسب القطاع 13
الشكل 10: النمو 2025- 2026 14
الشكل 11: النمو حسب القطاع 2025-2026 15
الشكل 12 : حصة الزراعة من الناتج الإجمالي 16
الشكل13: الإنتاج الوطني من الخضروات 16
الشكل 14: مردودية الأرز والحبوب 16
الشكل 15: حصة الثروة الحيوانية من الناتج المحلي الإجمالي 17
الشكل 16: إنتاج اللحوم الحمراء واللبن 17
الشكل 17: حصة الصيد من الناتج المحلي الإجمالي 17
الشكل 18: كمية الصيد المحملة بالأطنان 17
الشكل 19: حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي 18
الشكل 20: معدل تنفيذ الإيرادات الكلية 2024-2025 22
الشكل 21: معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية 2024-2025 22
الشكل 22: توزيع الإيرادات 2024-2025 23
الشكل 23: توزيع الإنفاق حسب طبيعة النفقة 23
الشكل 24: توزيع النفقات الرأسمالية 25
الشكل 25: الأرصدة في سبتمبر 2024 وسبتمبر 2025 26
الشكل 26: توزيع الإيرادات 29
الشكل 27: توزيع النفقات 30
الشكل 28: توزيع نفقات الاستثمار 30
الشكل 29: تطور رصيد الميزانية 31

لائحة الجداول

الجدول1: الهيكل العام وتطور المحفظة 11
الجدول2: ديناميكية التدفقات المالية 13
الجدول 3: تطور المجاميع الميزانية الرئيسية 28

مقدمة

وفقًا لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية(LOLF) ، يُرفق مشروع قانون المالية للسنة المالية بتقرير اقتصادي ومالي يعرض الوضع الاقتصادي والمالي للدولة خلال السنة الماضية، بالإضافة إلى التوقعات الاقتصادية والمالية، مع ملخص لتنفيذ السياسة التنموية الوطنية للبلاد.

يلبي هذا التقرير هذا المطلب من خلال تقديم تحليل شامل للوضع الاقتصادي الوطني والدولي، وآفاق النمو على المدى المتوسط، والتوجهات الميزانوية التي يرتكز عليها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026. ويهدف إلى إطلاع النواب (أعضاء البرلمان) على مدى اتساق السياسة الاقتصادية للحكومة، واستدامة المالية العامة، وشروط تحقيق الأهداف التنموية المنصوص عليها في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

تأتي السنة المالية 2026 في ظل ترسيخ الإصلاحات الهيكلية وتحديث إطار إدارة الميزانية. حيث تعتبر هذه الميزانية هي أول ميزانية تُعدّ وتُنفّذ باستخدام نهج الموازنة البرامجية، مُشكّلةً بذلك قطيعة تاريخية مع الموازنة التقليدية، ذات الطابع الاقتصادي الأصيل. يُرسّخ هذا الإطار الجديد الأداء والشفافية والمساءلة كمبادئ توجيهية للإدارة العامة.

تعكس برامج الميزانية المئة والثمانية 108 ومخصصاتها الأربع والعشرون 24، عمليًا، الأولويات الوطنية المنبثقة عن برنامج رئيس الجمهورية "طموحي للوطن"، وكذلك استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، والاستراتيجيات القطاعية.

يعكس مشروع قانون المالية لعام 2026، موضوع هذا التقرير، سياسة مالية حصيفة واستباقية، تتماشى مع أولويات الحكومة ومتطلبات الاستقرار المالي. ويسعى إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية:

1 .**الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية من خلال الحفاظ على عجز مُتحكّم فيه وإدارة الدين العام بحكمة؛**

2 .**تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية من خلال تحديث النظام الضريبي والجمركي وتوسيع القاعدة الضريبية؛**

3 .**تحسين جودة وكفاءة الإنفاق العام من خلال تركيز الموارد على القطاعات الإنتاجية والاجتماعية ذات التأثير القوي على النمو والتشغيل؛**

4 .**إعطاء الأولوية للاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل.**

يتميز الوضع الاقتصادي بما يلي:1) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع بنسبة 2.5% في عام 2026، مدعومًا ببدء إنتاج الغاز الطبيعي، واستئناف أنشطة التعدين، والأداء القوي للقطاع الأولي، وحيوية القطاع الثالث؛ 2) معدل تضخم متوقع أن يظل أقل من 2%، مما يعكس استقرار الأسعار وتحكمًا في الطلب المحلي؛ 3) ميزان المدفوعات الذي من المتوقع أن يتحسن في الأمد المتوسط بفضل ارتفاع صادرات الغاز والمعادن، ورابعا) الدين العام الذي سيظل محصورا عند حوالي 43% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يضمن استدامة الإطار الاقتصادي الكلي

يتمحور التقرير الاقتصادي والمالي لعام 2026 حول خمسة محاور رئيسية:

- **السياق الاقتصادي الدولي؛**

- **التطورات الاقتصادية الأخيرة في الاقتصاد الوطني وتوقعاتها؛**
- **تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وتوقعاتها؛**
- **عرض أداء المالية العامة الأخير؛**
- **عرض التوجهات والخيارات الرئيسية للسياسة المالية الواردة في قانون المالية لعام 2026؛**

1. الوضع الاقتصادي الدولي

1.1. النمو الاقتصادي العالمي

من المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى 3.2٪ في عام 2025. وقد رُفعت توقعات النمو قليلاً مقارنةً بتوقعات يوليو وأبريل 2025، لتصل إلى 3.0٪ و2.8٪ على التوالي، عقب الإعلان عن تخفيض جزئي للرسوم الجمركية الأمريكية.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن يتباطأ النمو تدريجيًا من 3.3٪ في عام 2024 إلى 3.2٪ في عام 2025، ثم إلى 3.1٪ في عام 2026.

الشكل 1: النمو العالمي

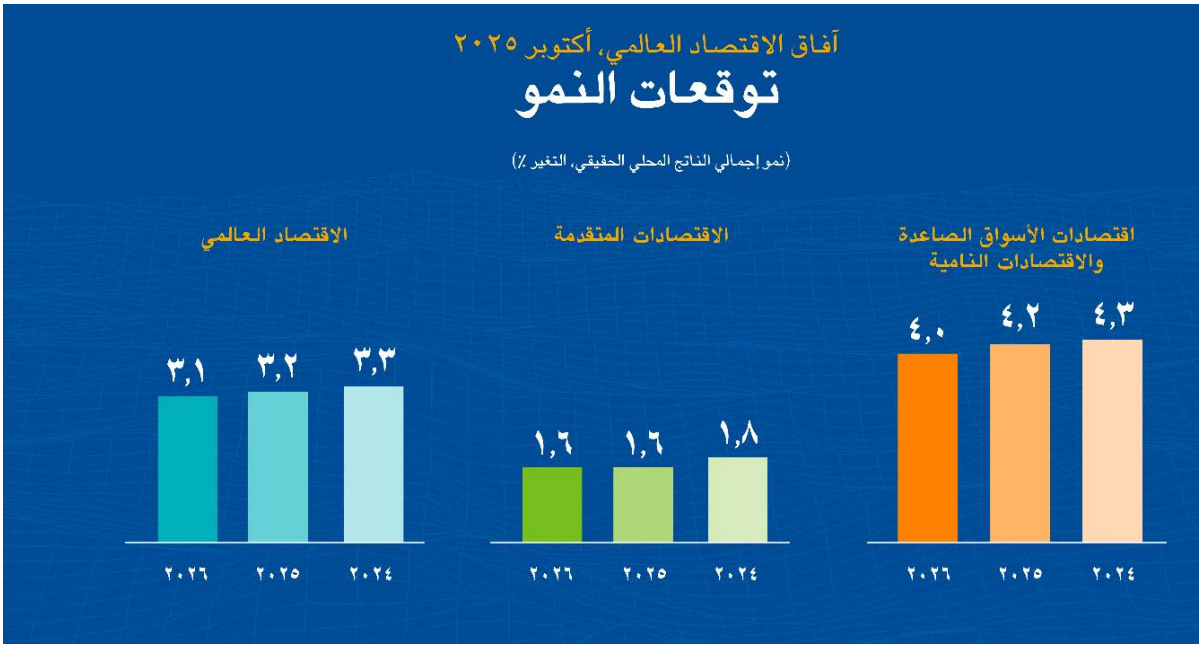

يُظهر النمو الاقتصادي العالمي حاليًا تفاوتا كبيرا بين المناطق. في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي إلى حوالي 2.0٪ في عام 2025. ويرتبط هذا التباطؤ بالآثار المتأخرة لزيادات التعريفات الجمركية، وتباطؤ عمليات الشراء والاستثمارات المتوقعة في النصف الأول من عام 2025، وتباطؤ سوق العمل. ويتزايد احتمال تزايد تأثير التعريفات الجمركية على أسعار المستهلك، والذي كان محصورًا سابقًا. وفي جميع الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو حوالي 1.6٪ خلال الفترة 2025-2026. تواجه الاقتصادات المتقدمة تباطؤًا معتدلًا، مرتبطًا بانخفاض الطلب العالمي واستمرار حالة عدم اليقين السياسي والتجاري. ويؤثر الانخفاض الحاد في القوى العاملة المهاجرة على إمكانات الإنتاج في العديد من هذه البلدان، وخاصة تلك التي تعاني من شيخوخة السكان. وقد يؤدي هذا القيد على العرض إلى تفاقم تباطؤ النمو. وفي الاقتصادات الناشئة والنامية،

من المتوقع أن يظل النمو أعلى بقليل من 4%. أظهرت هذه الاقتصادات نشاطًا اقتصاديًا قويًا في النصف الأول من عام 2025، إلا أن هذا الزخم يعتمد جزئيًا على عوامل مؤقتة (المشتريات والاستثمارات الآجلة، وإدارة المخزونات) أكثر من اعتماده على متانة العوامل الأساسية.

لا تزال هذه التوقعات هشة، مع ميل المخاطر نحو الانخفاض. يجب على السياسات العامة: 1) استعادة الثقة من خلال إجراءات موثوقة وقابلة للتنبؤ، 2) تحديث أطر التجارة، و3) السعي إلى إصلاحات هيكلية.

الشكل 2: : النمو حسب المنطقة

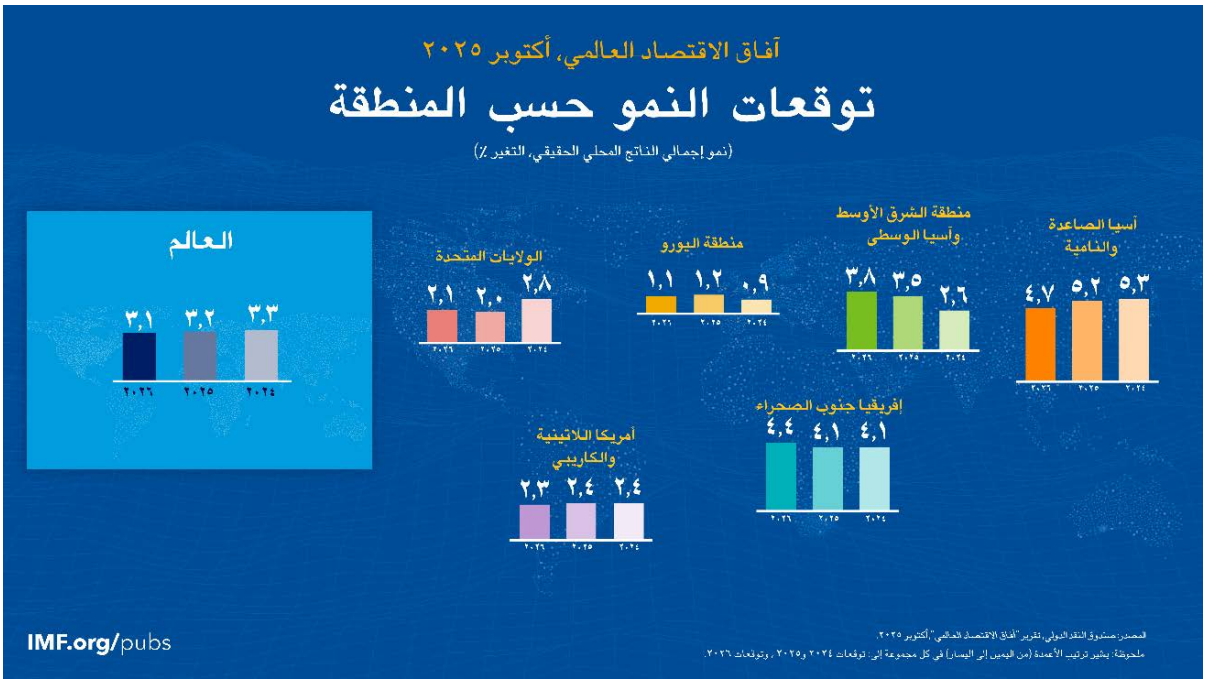

2.1. التضخم

من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي إلى 4.2% في عام 2025 و3.7% في عام 2026، مع وجود اختلافات ملحوظة: تضخم أعلى من المستهدف في الولايات المتحدة (مع مخاطر ارتفاع الأسعار) وتضخم معتدل في معظم مناطق العالم الأخرى.

لا يزال التضخم في الولايات المتحدة أعلى من المستهدف، مع مخاطر ارتفاع الأسعار. ويعكس هذا، على وجه الخصوص، الانتقال التدريجي للرسوم الجمركية إلى الأسعار المحلية وضغوط سوق العمل المرتبطة بانخفاض صافي الهجرة.

في الاقتصادات المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة، يظل التضخم مستقرًا أو معتدلًا، مع تغير طفيف عن التوقعات السابقة.

أما في الدول الناشئة والنامية، فلا يزال التضخم معتدلًا بشكل عام، وخاصة في آسيا. وقد خُفِّضت توقعات التضخم في العديد من الدول الناشئة مقارنة بالتقديرات السابقة. وقد يؤدي الضغط على استقلالية المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، مثل البنوك المركزية، إلى تقويض مصداقيتها التي اكتسبتها بشق الأنفس، وإعاقة حسن سير عمليات صنع القرار الاقتصادي، لا سيما من خلال فقدان موثوقية البيانات. أما الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الأساسية (الناجمة عن...)

يجب معايرة السياسة النقدية لموازنة مخاطر استقرار الأسعار والنمو، بما يتماشى مع صلاحيات البنوك المركزية. ويظل الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية أمرًا بالغ الأهمية لتثبيت توقعات التضخم وتمكين هذه المؤسسات من الوفاء بولاياتها.

3.1. التجارة العالمية

من المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية بمعدل 2.9% في المتوسط خلال الفترة 2025-2026، مقارنةً بنسبة 3.5% في عام 2024. ويُعزى هذا النمو بشكل رئيسي في عام 2025 إلى المشتريات والاستثمارات المتوقعة، ولكنه لا يزال يُعيق بسبب التشتت المستمر للتجارة العالمية.

تسببت زيادات التعريفة الجمركية الأمريكية في فبراير 2025 في صدمة في العرض في الولايات المتحدة وصدمة في الطلب في الدول الشريكة. أدى الإعلان في يوليو عن خفض جزئي لهذه التعريفات الجمركية إلى رفع طفيف لتوقعات النمو والتجارة العالمية. ولاستعادة زخم التجارة، يُوصى بجعل السياسات التجارية أكثر قابلية للتنبؤ، وتحديث القواعد لمواكبة العصر الرقمي، وإحياء التعاون متعدد الأطراف

الشكل 3: نمو حجم التجارة الدولية

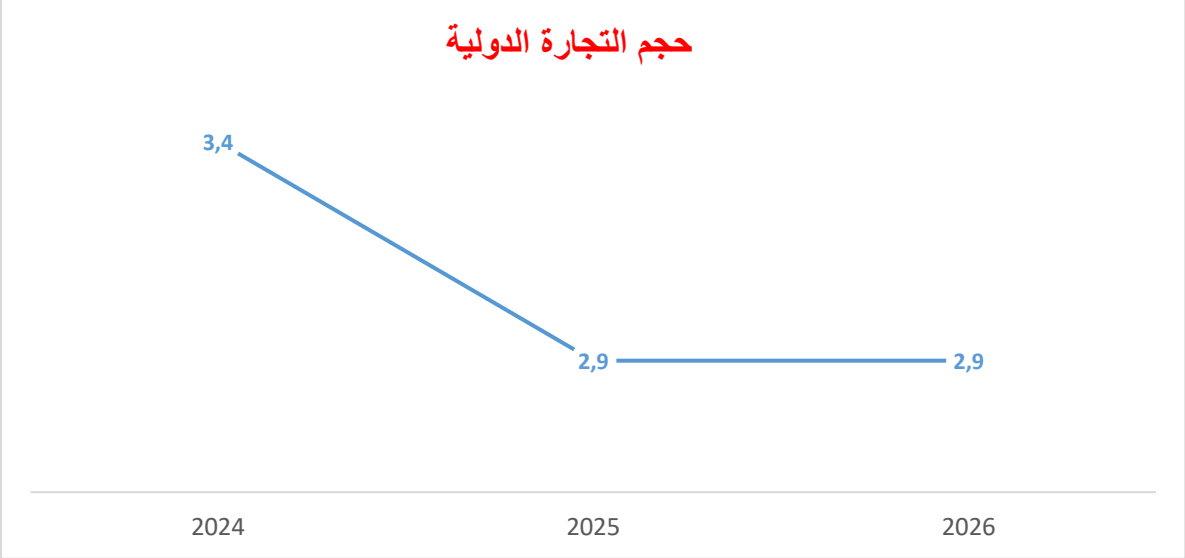

2. تطور الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة: آفاق التطور 2025-2026

1.2 النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة

أ- النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد الموريتاني نموًا مستدامًا خلال الفترة 2023-2024، حيث يُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.8% في عام 2023 و6.3% في عام 2024. يعكس هذا التطور مرونة الاقتصاد الوطني، على الرغم من البيئة العالمية التي لا تزال تتسم بعدم اليقين الجيوسياسي والتوترات في أسواق السلع الأساسية. ويُظهر النمو، باستثناء الصناعات الاستخراجية، والمقدر بنسبة 7.3%، التعزيز التدريجي للتنويع الاقتصادي في البلاد.

الشكل 4: النمو في 2023-2024

على المستوى القطاعي، نتج الأداء الاقتصادي بشكل رئيسي عن الأداء القوي لقطاعي الخدمات والبناء، بينما شهد قطاع الصناعات الاستخراجية تباطؤًا. من ناحية أخرى، استعاد القطاع الأولي بعض الزخم بفضل انتعاش الأنشطة الزراعية والرعوية، بالإضافة إلى زيادة كميات الصيد في قطاع الثروة السمكية.

الشكل 5: النمو حسب القطاع.

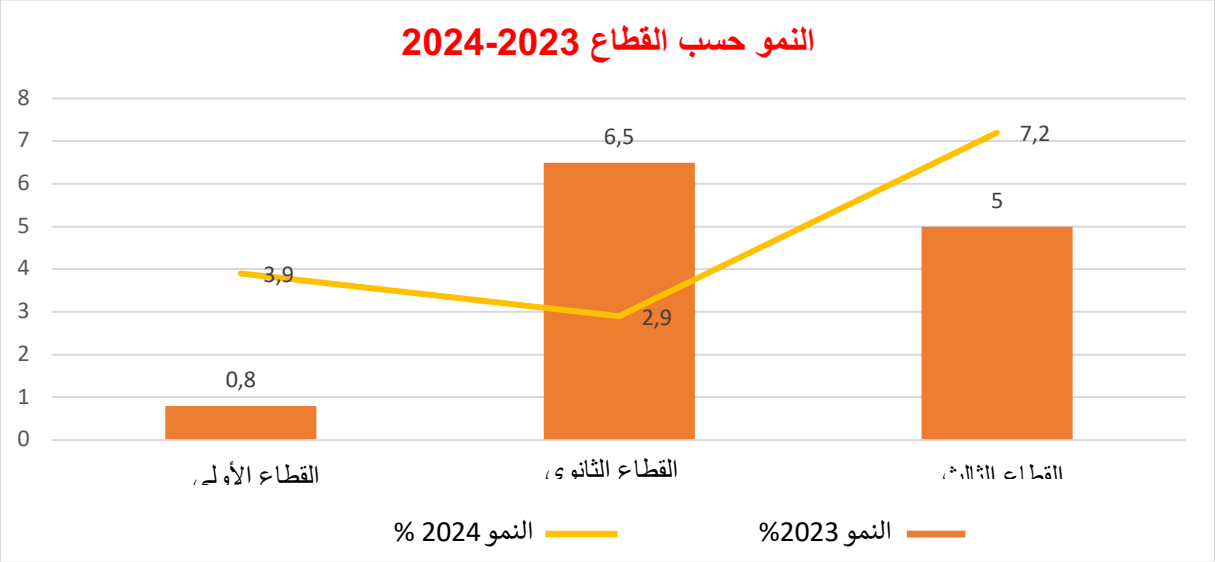

يُظهر تحليل مساهمات النمو أن القطاع الثالث ظلّ المحرك الرئيسي للاقتصاد، حيث مثّل أكثر من ثلثي النمو في عام 2024. وشهد القطاع الثانوي تباطؤًا مرتبطًا بتراجع الصناعات الاستخراجية وانخفاض إنتاج الصناعات التحويلية، بينما استفاد القطاع الأولي من ظروف جوية مواتية نسبيًا وتحسن تنظيم سلاسل التوريد الزراعية.

ب- التضخم واستقرار الأسعار

شهد التضخم انخفاضًا ملحوظًا، حيث انخفض من 6.8% في عام 2023 إلى 2.5% في عام 2024. ويُفسّر هذا الانخفاض في التضخم بانخفاض أسعار الغذاء والطاقة العالمية، بالإضافة إلى تدابير الاستقرار المحلية، بما في ذلك تحديد سقف لأسعار بعض السلع الأساسية، وتعزيز السياسة النقدية الحصيفة التي ينتهجها البنك المركزي الموريتاني.

كما ساهم الاستقرار النسبي لسعر الصرف وتحسن إدارة الواردات في تباطؤ التضخم. وعلى أساس سنوي، بلغ معدل التضخم 1.5% في ديسمبر 2024، مقارنةً بـ 5.7% في العام السابق..

الشكل 6: التضخم

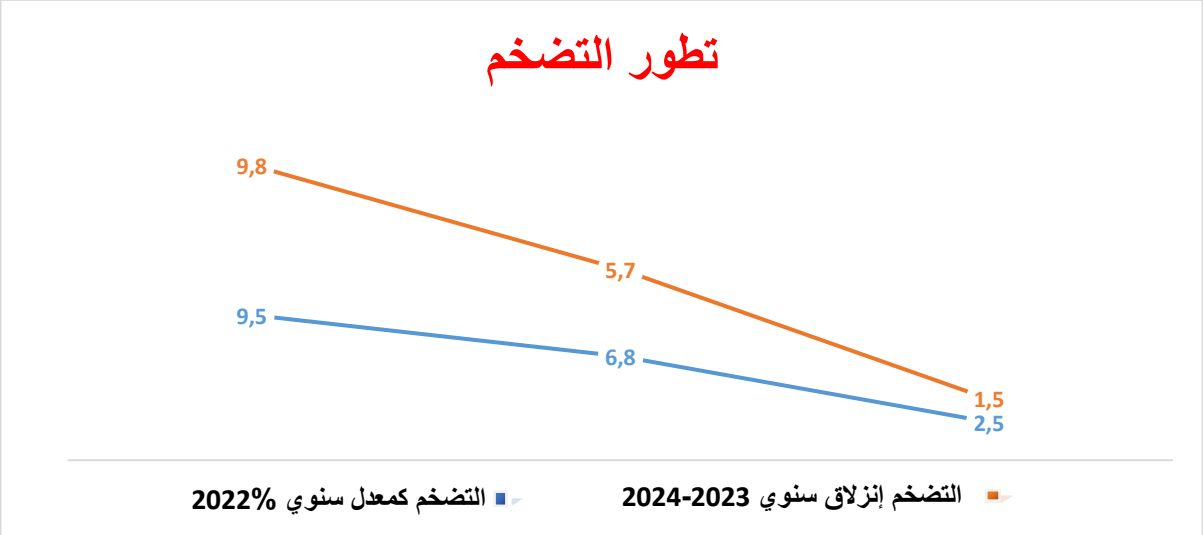

يعكس هذا التوجه الإيجابي تعزيز الإطار الاقتصادي الكلي وضبط أساسيات الاقتصاد. ولا تزال التوقعات لعام 2025 إيجابية، حيث يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.3%، مما يؤكد استقرار الأسعار في بيئة دولية أكثر استقرارًا.

ج. القطاع الخارجي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف

أ- القطاع الخارجي

شهد عام 2024 تدهورًا في الحساب الخارجي لموريتانيا، نتيجةً لتأثير تراجع قطاع الصناعات الاستخراجية، وانخفاض أسعار بعض المواد الخام، وزيادة الواردات.

اتسع عجز الحساب الجاري إلى 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مُقارنةً بـ 8.2% في العام السابق. ويُعزى هذا العجز بشكل رئيسي إلى زيادة واردات السلع.

ارتفع الاستهلاك ومبيعات المعدات في ظل انتعاش الاستثمار العام والخاص.

وشهدت الصادرات نموًا أكثر اعتدالًا، نظرًا لانخفاض أحجام التعدين وبيئة عالمية غير مستقرة، على الرغم من الأداء الجيد لقطاعي الصيد والزراعة.

وعلى الصعيد المالي، انخفض ميزان الحسابات الرأسمالية والمالية بشكل طفيف إلى 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعًا بانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة وزيادة التدفقات المالية الخارجة.

وأدى ميزان المدفوعات الإجمالي إلى عجز يقارب 1% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس الضغوط على المركز الخارجي للبلاد.

ورغم هذا السياق، حافظ البنك المركزي على إدارة دقيقة للاحتياطيات الدولية، محققًا إيرادات بلغت 86 مليون دولار أمريكي، بزيادة طفيفة مقارنة بعام 2023.
ويعكس هذا الأداء استراتيجية استثمارية حكيمة قائمة على تنويع الأصول والتوازن بين العائد والمخاطر. وقد مثّل إطلاق سوق الصرف الأجنبي بين البنوك (MIC) في ديسمبر 2023 إصلاحًا هيكليًا رئيسيًا.
بفضل منصة (REFINITIVE)، أصبح لدى البنك المركزي الموريتاني آلية حديثة لتسعير ومراقبة المعاملات، مما يضمن شفافية أكبر، وتوقعًا أفضل لأسعار الصرف، ويعزز اندماج البنوك الإسلامية في سوق الصرف الأجنبي. تعكس هذه التطورات التزام البنك المركزي الموريتاني بتعزيز الاستقرار الخارجي، وتحسين سيولة السوق، وتعزيز قدرة النظام النقدي على مواجهة الصدمات الخارجية.

ب- أسعار الفائدة

شهد عام 2024 نقطة تحول في السياسة النقدية العالمية، حيث شرعت البنوك المركزية الرئيسية في دورة تخفيف بعد سنوات من التشديد.

خفّض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة في ديسمبر 2024 لدعم الطلب، بينما نفّذ البنك المركزي الأوروبي تخفيضين متتاليين بمقدار 25 نقطة أساس، لينخفض سعر إعادة التمويل إلى 4.25%.

في الوقت نفسه، حافظ بنك اليابان على سياسته التيسيرية للغاية بمعدل فائدة قصير الأجل قدره -0.10%، وأبقى بنك إنجلترا سعر الفائدة الرئيسي عند 5.25% لتثبيت توقعات التضخم.

في هذا السياق، عدّل البنك المركزي الموريتاني سياسته لدعم انخفاض التضخم المحلي.
خُفّض سعر الفائدة الرئيسي من 8% إلى 6.5% على ثلاث مراحل، إيذانًا بدورة تخفيف نقدي مُحكمة.
استهدف هذا النهج دعم انتعاش الإقراض للاقتصاد الحقيقي مع تجنب خطر التضخم المفرط.
كما ضيّق البنك المركزي الموريتاني نطاق أسعار الفائدة لتحسين انتقال السياسة النقدية وتعزيز اتساق الإشارات المرسلة إلى الأسواق.
بالتوازي مع ذلك، حدّث البنك إطاره التشغيلي من خلال:

- الإدارة الفعالة للسيولة المصرفية،
- إدخال أدوات جديدة متوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي،
- ومعايرة أكثر ديناميكية لعمليات السوق المفتوحة.

ساعدت هذه التعديلات على ترسيخ توقعات التضخم، وتعزيز استقرار أسعار الفائدة على المدى القصير، وتسهيل عودة الاقتصاد الوطني إلى مساره الطبيعي بعد التباطؤ الملحوظ في قطاع الصناعات الاستخراجية.

ج- أسعار الصرف

في عام 2024، هيمنت قوة الدولار الأمريكي على سوق الصرف الأجنبي الدولي، بدعم من ارتفاع عائدات السندات وتوقعات بسياسة اقتصادية داعمة للنمو في الولايات المتحدة.
ارتفع مؤشر الدولار بنسبة 6.6%، ليصل إلى 108.06 نقطة في ديسمبر 2024.

وفي الوقت نفسه، انخفضت قيمة اليورو بنسبة 5.7% مقابل الدولار (EUR/USD: 1.09 ⟶ 1.04)، بينما انخفض الين الياباني بنسبة 10% (USD/JPY: 143.8 ⟶ 157.8).

كما انخفض الجنيه الإسترليني بنسبة 1% (GBP/USD: 1.27 ⟶ 1.25)، مما يعكس استمرار التوترات الاقتصادية في المملكة المتحدة.

في موريتانيا، شهد نظام سعر الصرف تحديثًا جذريًا بفضل تفعيل سوق الصرف بين البنوك (MIC).

يتيح هذا النظام، الذي يستخدم منصة Refinitiv، الآن تحديد سعر الصرف المرجعي يوميًا بناءً على المعاملات بين البنوك.

ويضمن هذا النظام شفافية أكبر، ويعزز التقارب بين الأسعار الرسمية والأسعار السوقية، ويعزز مصداقية سياسة سعر الصرف.

ظل سعر صرف الروبية الموريتانية مقابل الدولار الأمريكي مستقرًا بشكل عام طوال عام 2024، على الرغم من تقلبات سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية، مما يُظهر فعالية الإدارة الجديدة للسوق.

وقد ساهم هذا الاستقرار في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة ودعم القدرة على التنبؤ بالمعاملات التجارية والمالية.

د- تحليل مسار الدين العام - في النصف الأول من سنة 2025

الهيكل العام وتطور المحفظة

في 30 يونيو 2025، بلغ إجمالي الدين العام الموريتاني المستحق 191 مليار أورو موري، مقارنةً بـ 197 مليار أورو موري قبل ثلاثة أشهر، بانخفاض قدره 3%. ويعكس هذا التغيير تعديلًا في المحفظة، اتسم بإعادة التفاوض على مطالبة البنك المركزي الموريتاني وترشيد الأدوات المحلية. ويمثل الدين الخارجي الآن 84% من الإجمالي، مقارنةً بـ 81% في الربع الأول، مما يُظهر تعزيز التمويل الخارجي، وخاصة الديون الميسرة.

الجدول رقم 1: الهيكل العام وتطور المحفظة

العنوان	الفصل الأول من 2025 (بالأوقية)	الفصل الثاني من 2025 (بالأوقية)	التغير
مخزون الدين الإجمالي	196 977,91	191 000,18	**-3%**
الدين الخارجي	160 314,31	161 392,66	**0,70%**
الدين الداخلي	36 663,60	29 607,52	**-19,20%**
حصة الدين الخارجي	81%	84%	**+3 pts**
حصة الدين الداخلي	19%	16%	**-3 pts**

الشكل 7: توزيع الدين

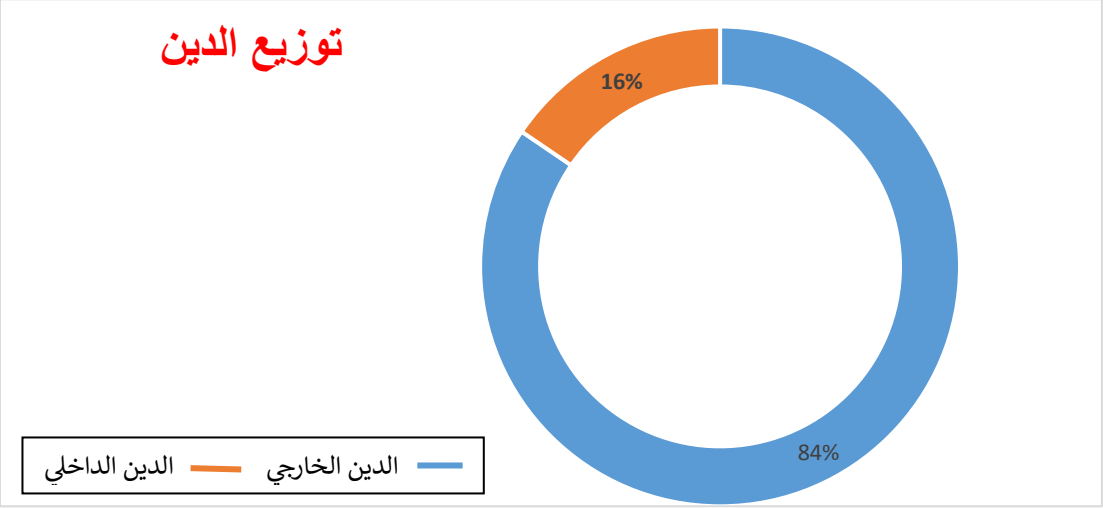

التوزيع حسب الطبيعة والعملة

يظل الدين العام ثابتًا في معظمه، مما يحد من مخاطر أسعار الفائدة. ومع ذلك، لا يزال التعرض لمخاطر أسعار الصرف قائمًا؛ إذ يُقوّم حوالي 85٪ من الدين الخارجي بالعملات الأجنبية، ويهيمن عليها الدولار الأمريكي والدينار الكويتي. وقد أدت تقلبات أسعار الصرف التي لوحظت في النصف الأول من العام (ولا سيما ارتفاع قيمة الدولار) إلى تعديلات سلبية في تقييم بعض مكونات المحفظة الاستثمارية.

الشكل 8: توزيع الدين حسب نوع العملة

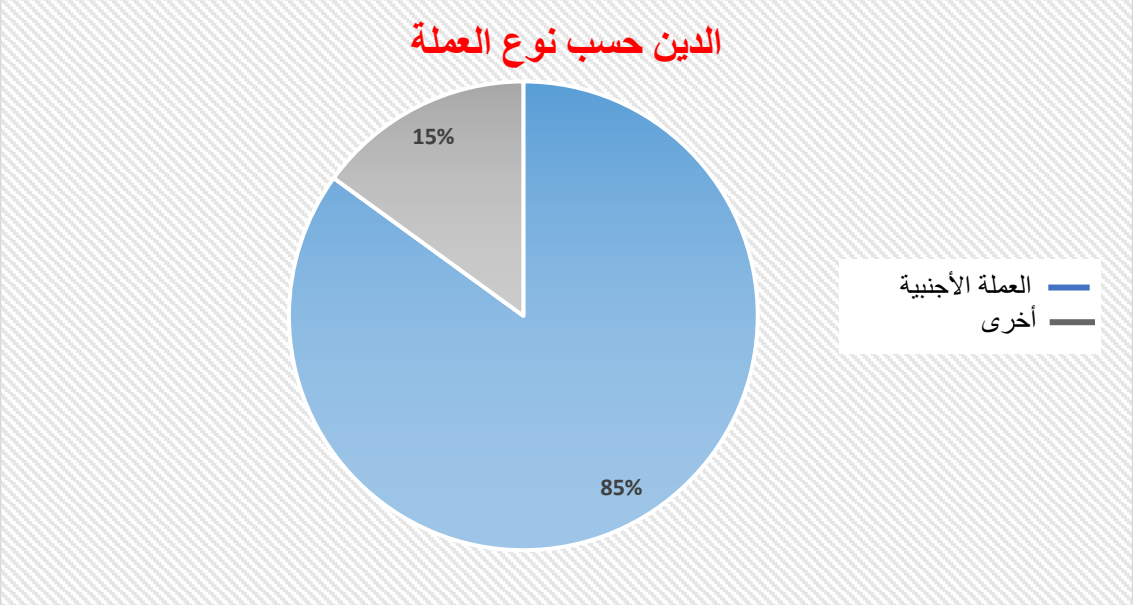

ديناميكية التدفقات المالية

يكشف تطور تدفقات الديون في النصف الأول من العام عن تسارع ملحوظ في كلٍّ من عمليات الصرف والسداد. تضاعف حجم الصرف تقريبًا، بينما زادت خدمة الدين بأكثر من الضعف بين الربعين الأول والثاني، مما يعكس استمرار الجهود المالية.

الجدول 2: ديناميكية التدفقات المالية

العنوان	الفصل الأول من 2025 (بالأوقية)	الفصل الثاني من 2025 (بالأوقية)	التغير
السحب الإجمالي	22 748,26	43 396,45	91%
خدمة الدين	20 148,06	43 517,81	116%
خدمة الدين الخارجي	3 063,55	6 834,68	123%
خدمة الدين الخارجي	17 084,51	36 683,13	115%

يُبرز توزيع القطاعات في المحفظة الاستثمارية تركيزًا في قطاعي البنية التحتية والمرافق العامة: إنتاج وتوزيع الكهرباء والمياه (حوالي 39%)، والأنشطة المالية والتأمينية (17%)، والبناء والنقل (10%)، والقطاعات الاجتماعية (3.3%).

الشكل 9: التوزيع حسب القطاع

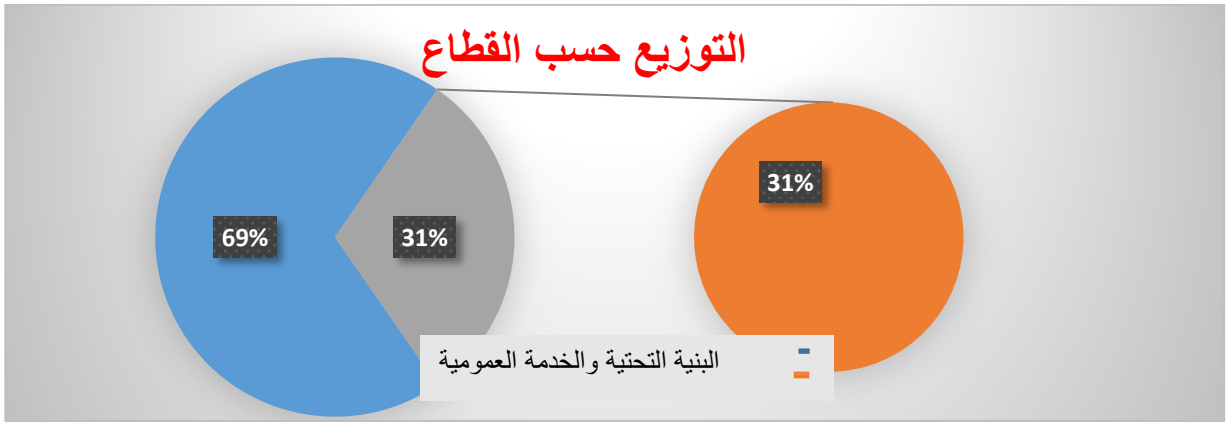

تحليل المخاطر المتعلقة باستدامة الدين العمومي

وضعية المخاطر
مخاطر إعادة التمويل: متوسط نتيجة هيمنة القروض الميسرة طويلة الاجل
مخاطر سعر الصرف: المرتبطة بالتعرض الكبير للدولار
مخاطر أسعار الفائدة: منخفضة لأن الدين بسعر ثابت
مخاطر الميزانية: تصاعدية، بسبب زيادة خدمة الدين في النصف الأول من السنة

التوقعات متوسطة الأجل

على المدى المتوسط، يبقى استقرار الدين عند حوالي 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي أمرًا مستدامًا. وتشمل الأولويات تنويع مصادر التمويل، وخفض حصة الدين بالعملات الأجنبية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية العامة.

يؤكد النصف الأول من عام 2025 متانة إدارة الدين العام الموريتاني. ويُظهر تعزيز المحفظة المحلية وزيادة التمويل متعدد الأطراف استراتيجية حكيمة ومستدامة. ويُوصى بمواصلة ضبط تكلفة الدين، وتحسين الإدارة النشطة للمحفظة، وتعزيز الشفافية من خلال النشر الدوري للتقارير الفصلية.

2-2. توقعات النمو الاقتصادي والتضخم (2025-2026)

2-2-1. توقعات النمو حسب القطاع

تؤكد التوقعات الاقتصادية لعامي 2025 و2026 نموًا إيجابيًا بشكل عام. ويُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.1٪ في عام 2025 و5.1٪ في عام 2026، مما يعكس تعديلًا طفيفًا بالزيادة مقارنةً بالتوقعات السابقة، ويرتبط بديناميكية القطاع غير الاستخراجي، وخاصة الزراعة والتجارة والنقل والخدمات الأخرى. ومع ذلك، سيُعزى التعافي في عام 2026 إلى بدء إنتاج الغاز، وزيادة الاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية، واستمرار قوة القطاع غير الاستخراجي.

الشكل 10 : النمو 2025- 2026

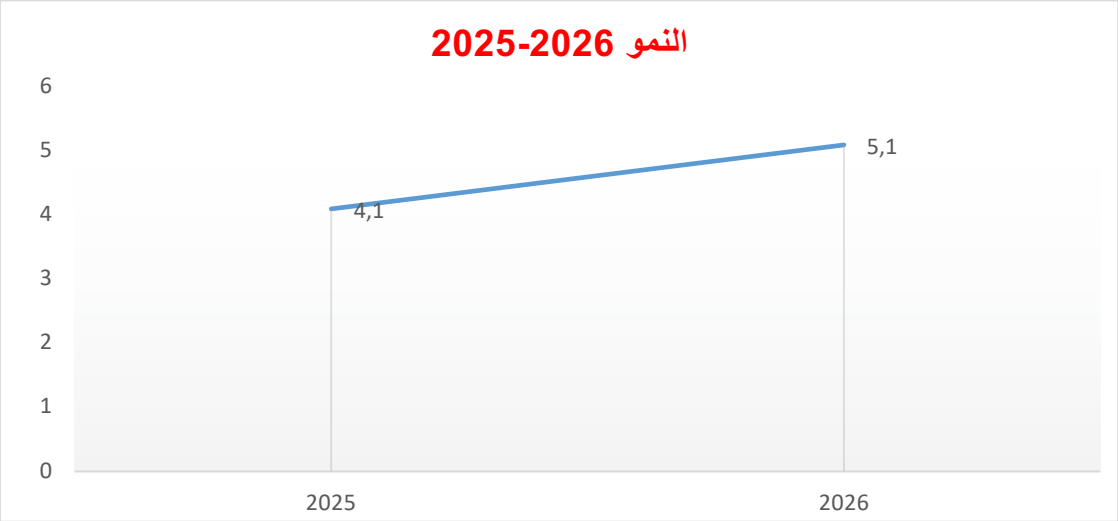

من المتوقع أن يشهد القطاع الأولي نموًا مستدامًا بنسبة 7.2٪ في عام 2025 و6.3٪ في عام 2026، مدفوعًا بانتعاش الأنشطة الزراعية والرعوية، وتوسيع البنية التحتية للري، وانتعاش قطاع مصايد الأسماك.

من المتوقع أن ينكمش القطاع الثانوي بنسبة 1.1٪ في عام 2025 قبل أن ينتعش إلى 5٪ في عام 2026، وذلك بفضل بدء الإنتاج في حقل الغاز وديناميكية قطاع البناء.

من المتوقع أن يواصل القطاع الثالث قيادة النمو، بمعدلات متوقعة تبلغ 6.8٪ في عام 2025 و5.1٪ في عام 2026، مدعومًا بقوة الخدمات المالية والتجارة والنقل والتحول الرقمي. من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2025-2029 حوالي 5%، مما يؤكد قوة الأساسيات الاقتصادية والقوة المتزايدة للقطاعات الرئيسية.

الشكل11: النمو حسب القطاع 2025-2026

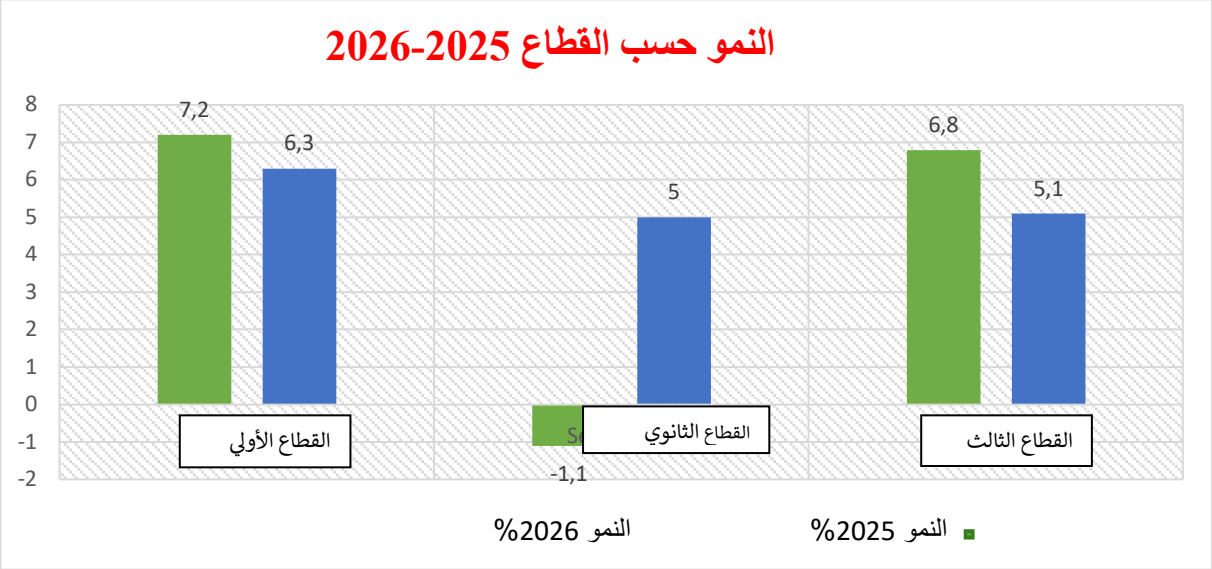

لا تزال التوقعات متوسطة الأجل إيجابية، حيث يُقدر متوسط النمو بـ 4.7% خلال الفترة 2025-2029.

2-2. 2. توقعات التضخم

من المتوقع أن يظل التضخم أقل من 2%، بينما يُتوقع أن يستقر الاستثمار عند حوالي 43% من الناتج المحلي الإجمالي. وتستند هذه التوقعات إلى استمرار الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتحسين مناخ الأعمال.

3- تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك 2021-2025 وتوقعاتها

1.3 . الإطار العام والنهج الاستراتيجي

تُشكل استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك (SCAPP)، التي اعتُمدت عام 2016، إطارًا لسياسة التنمية الوطنية حتى عام 2030. وتهدف خطة عملها الخمسية الثانية (2021-2025) إلى تعزيز إنجازات الخطة الأولى ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعيق التحول الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. تتمحور هذه الخطة حول ثلاثة محاور استراتيجية:

- تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل قائم على تنويع القطاعات الإنتاجية؛

- تنمية رأس المال البشري وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

- تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها، لا سيما المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. وتدعم هذه المحاور الثلاثة تسع مبادرات قطاعية، موزعة على 41 تدخلاً ذا أولوية و244 مشروعاً، بما في ذلك 154 مؤشراً يُستخدم لرصد الأداء

السنوي. ويعتمد التنفيذ على إطار تشاركي يشمل الجهات الحكومية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا القسم من التقرير يركز بشكل أساسي على خطة الإدارة السنوية لعام 2024 (RAMO 2024)، حيث لم يتبقَّ سوى عام واحد من الخطة الثانية. وسيركز التقرير التالي على التنفيذ الكامل للخطة الخمسية.

2.3. التطورات الاقتصادية الكلية

بين عامي 2022 و2024، حافظ النمو الاقتصادي على متوسط جيد بلغ 6.2%، مما يعكس مرونة الاقتصاد الوطني. في عام 2024، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.2%، وهو معدل أقل بقليل من وتيرة السنوات السابقة، وذلك بسبب تباطؤ قطاع الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، ساهمت القطاعات غير الاستخراجية - الزراعة (+6.6%)، وصيد الأسماك (+10.8%)، والبناء (+8.3%)، والنقل (+9.6%)، والخدمات (+5.4%) - بشكل إيجابي في النمو الإجمالي.
انخفض معدل التضخم بشكل حاد، من 9.6% في عام 2022 إلى 2.5% في عام 2024، بفضل سياسة ضبط أسعار السلع الأساسية والإنتاج الغذائي القوي.

على صعيد الميزانية، بلغت الإيرادات العامة 96 مليار أوقية أوروبية، أي ما يعادل 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما مثّل الاستثمار العام 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي. لا يزال إجمالي الدين العام مستدامًا، عند حوالي 42% من الناتج المحلي الإجمالي.

تبلغ احتياطيات النقد الأجنبي 1.92 مليار دولار أمريكي، تغطي 6.4 شهرًا من الواردات.
مّكن هذا الإطار الاقتصادي الكلي المستقر نسبيًا برنامج SCAPP من إحراز تقدم نحو معظم أهدافه، على الرغم من القيود المناخية والمالية والجيوسياسية.

3.3. النمو الاقتصادي المستدام والشامل

3-3-1. القطاعات الإنتاجية

يعكس الأداء المسجل في القطاعات الإنتاجية الآثار المجمعة للإصلاحات والاستثمار العام.

الزراعة: ارتفع إنتاج الخضراوات إلى 161,000 طن في عام 2024، متجاوزًا الهدف المحدد لعام 2025. وارتفعت حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي من 4.9% إلى 5.1%. ومع ذلك، تشهد غلال الحبوب ركودًا بسبب انخفاض هطول الأمطار ومحدودية الوصول إلى المدخلات الزراعية.

الشكل 13: الإنتاج الوطني من الخضروات

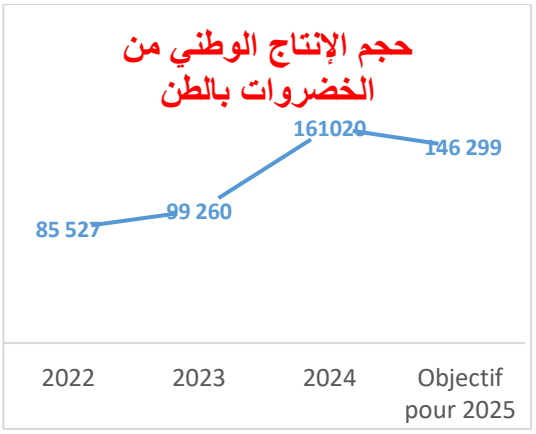

الشكل 12 : حصة الزراعة من الناتج الإجمالي

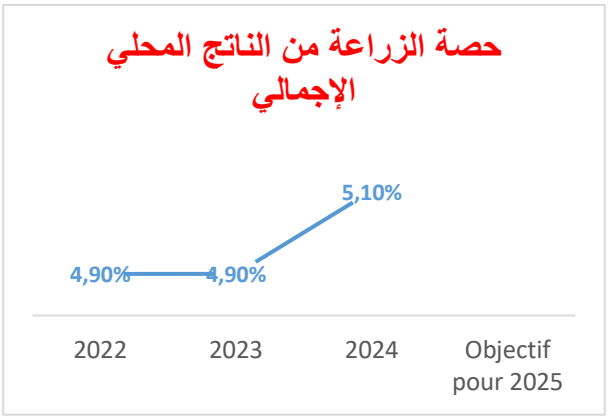

الشكل 14: مردودية الأرز والحبوب

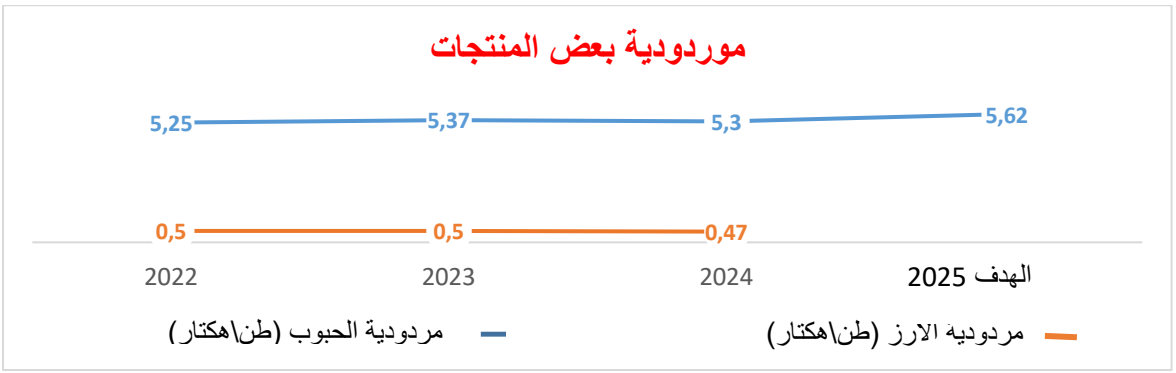

الثروة الحيوانية: أحصى تعداد عام 2024، 29.3 مليون رأس ماشية. وتم تطعيم أكثر من 7 ملايين حيوان. وقد تطورت البنية التحتية للرعاية البيطرية وإنتاج الأعلاف، إلا أن المعالجة المحلية لمنتجات الألبان واللحوم لا تزال هامشية.

الشكل 15: حصة الثروة الحيوانية من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 16: إنتاج اللحوم الحمراء واللبن

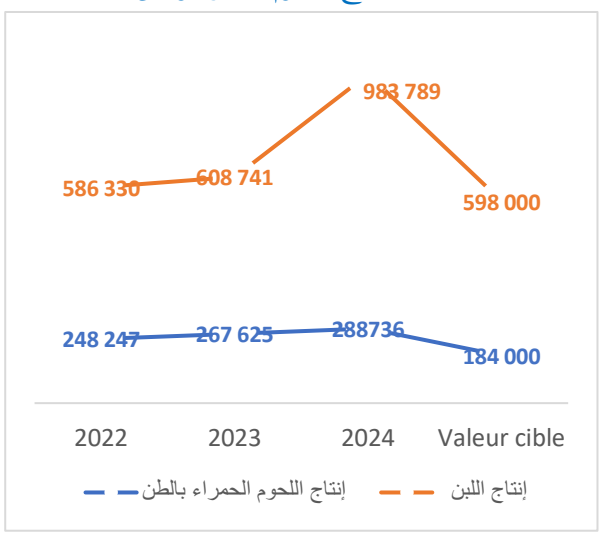

الصيد: بصيد مليون وخمسة آلاف طن، تؤكد موريتانيا إمكاناتها في مجال الصيد، لكن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تنخفض إلى 3.3%. ويشهد المصيد الوطني انخفاضًا، مما يعكس استمرار نقص المعالجة المحلية.

الشكل 17: حصة الصيد من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 18: كمية الصيد المحملة بالأطنان

الصناعات الاستخراجية: يُمثل هذا القطاع ما يقرب من 19% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ مشروع غاز جراند تورتو أحميم (GTA) نسبة إنجاز98% في مرحلته الأولى. كما أُطلقت إصلاحات هيكلية (الخطة الرئيسية للغاز، وقانون الهيدروجين الأخضر، وإصلاح إطار التعدين)

الشكل19: حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي

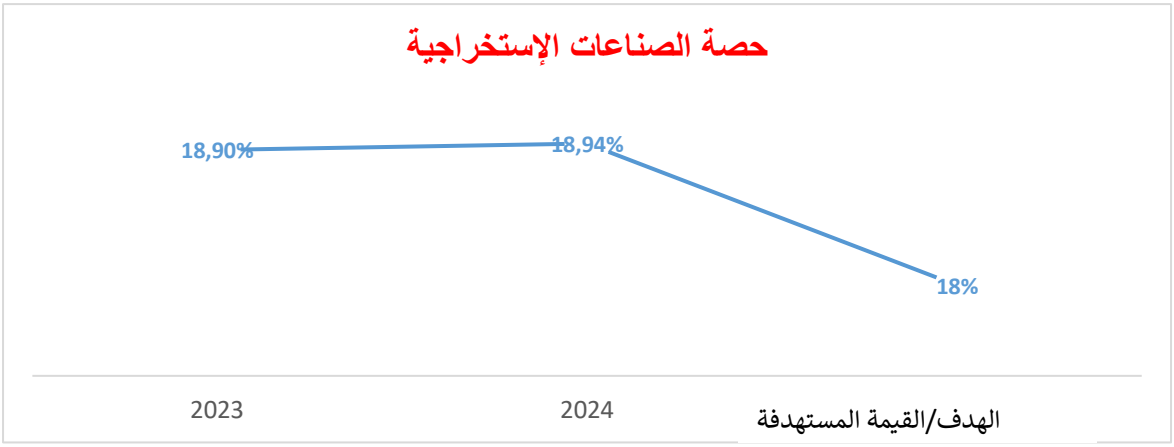

يشهد قطاع السياحة انتعاشًا تدريجيًا وتحسنًا في صورة البلاد كوجهة آمنة، إلا أن القطاع لا يزال هشًا.

2.3.3 . البنية التحتية والبيئة

أُحرز تقدم ملحوظ في البنية التحتية الداعمة للنمو:
الطاقة: معدل الوصول إلى الطاقة 57%، منها 44% من مصادر متجددة؛ وتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر.

النقل: تم إنجاز أو تنفيذ ما يقرب من 2200 كيلومتر من الطرق؛ وتقترب الشبكة المعبدة من 7500 كيلومتر، وهو الهدف المحدد لعام 2025.

المياه والصرف الصحي: يحصل 74.2% من السكان على مياه الشرب؛ ويحصل 59% منهم على خدمات صرف صحي مُحسّنة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإسكان: يستخدم 80% من السكان الإنترنت، وهو ما يتجاوز الهدف بكثير؛ ومع ذلك، لا تزال 35% من الأسر تعيش في مساكن غير مستقرة.

فيما يتعلق بالبيئة، تكثفت الجهود في مجال إعادة التحريج، واستعادة الأراضي، وإدارة المناطق الساحلية، إلا أن ضعف القدرات المؤسسية يحد من النتائج.

3.4. تنمية رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية

1.4.3. التعليم والتدريب

تُظهر المؤشرات تقدمًا، على الرغم من استمرار التحديات المتعلقة بالإنصاف والجودة. بلغ معدل إتمام التعليم الأساسي 65.6% (المستهدف: 92%). وتتزايد الاستثمارات في البنية التحتية وتدريب المعلمين، وتم افتتاح مجمع جامعي جديد يتسع لـ 11 ألف طالب. ويجذب التدريب التقني والمهني المزيد من المتعلمين، ولكنه لا يزال دون الأهداف المحددة.

2.4.3. الصحة

تركز إصلاحات النظام الصحي على تحسين التغطية الصحية، وتحديث البنية التحتية، والابتكار (التطبيب عن بُعد، وتوسيع نطاق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليشمل 156 ألف مستفيد).
لا تزال معدلات وفيات الرضع (46.2 لكل 1000) ومعدلات الرعاية قبل الولادة (32%) دون المعايير الدولية، مما يُظهر تحديات تكافؤ الفرص والموارد البشرية.

3.4.3. التوظيف والحماية الاجتماعية

يبلغ معدل نقص استخدام العمالة 34.6%، إلا أنه تم تعزيز العديد من برامج التوظيف والتمكين:
برنامج "تكافل" للتحويلات النقدية للأسر الفقيرة، وبرنامجي "داري" و"شيلا" لتحسين ظروف السكن والمعيشة، وبرنامج "البركة" للتشغيل والأنشطة المدرة للدخل.
حسّنت هذه التدخلات من قدرة الأسر الضعيفة على الصمود، وعززت الأمن الغذائي رغم الصدمات المناخية.

5.3. الحوكمة والمؤسسات

أُحرز تقدم ملحوظ في الحوكمة السياسية والاقتصادية والإدارية:

- اللامركزية والأمن: تنظيم الانتخابات المحلية، وتحديث قوات الأمن، ولكن التقدم بطيء في النقل الفعال للمهارات.
- العدالة وحقوق الإنسان: اعتماد إصلاحات قضائية، وتأهيل الفاعلين، وتحسين الوصول إلى العدالة، وإنشاء برنامج "مصلح" للوساطة المجتمعية.
- التسجيل المدني والهجرة: توسيع ورقمنه نظام الهوية الوطنية. مراجعة سياسة الهجرة استجابةً لارتفاع عدد اللاجئين (260,000 لاجئ في عام 2024).
- مكافحة الفساد: إنشاء إطار وطني للحوكمة، لكن مؤشر الإدراك لا يزال راكدًا.

الإحصاء والتخطيط: استكمال التعداد العام الخامس للسكان والمساكن (RGPH) وإطلاق المسح الوطني للعمالة (ENTE)؛ وارتفعت درجة مؤشر ODIN إلى 42، متجاوزةً الهدف المحدد بـ 40 لعام 2025.

على صعيد الميزانية، يشهد تعبئة الموارد المحلية تحسنًا: إذ تُموّل الضرائب الآن 64.5% من الميزانية الوطنية.

6.3. المتابعة والتقييم والتنسيق

يعتمد نظام رصد SCAPP على NASMO وRAMO، ويخضع للمرسوم رقم 2019-085. ومع ذلك، لا يزال الإطار المؤسسي بحاجة إلى تحسين: من الضروري إشراك الوزراء بشكل أوثق في إدارة لجان التنمية القطاعية (SDCs)، وتعزيز إنتاج البيانات، وتحسين التنسيق بين القطاعات.

7.3. التقييم العام وآفاق تنفيذ خطة التنمية المستدامة والشاملة (SCAPP) في الفترة التي تسبق الخطة الخمسية 2026-2030

1.7.3. التقييم العام والتوصيات

يُعد تقييم تنفيذ خطة التنمية المستدامة والشاملة (SCAPP) للفترة 2021-2025 إيجابيًا بشكل عام. ويُظهر التقدم المُحرز في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية والتعليم والصحة استمرارية التنفيذ المالي وقوة الإرادة السياسية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هيكلية، منها بطء وتيرة الإصلاحات، والتفاوتات الجهوية، وضعف القدرات المحلية، وضعف التنسيق بين البرامج والمؤسسات.

التوصيات الرئيسية:

- تعزيز التماسك الاستراتيجي بين خطة التنمية المستدامة والشاملة (SCAPP) والسياسات القطاعية لتحسين تكامل الأهداف.
- زيادة تعبئة الموارد الداخلية والخارجية، لا سيما من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الإقليمي.
- تحسين الحوكمة الإقليمية من خلال تسريع اللامركزية وتعزيز قدرات السلطات المحلية.
- تحسين الرصد والتقييم من خلال إتاحة البيانات وتصنيفها. مُفككة وقابلة للاستخدام في القرارات السياسية.
- مواصلة التحول الاقتصادي الأخضر والرقمي، والاستفادة من الأصول الناشئة في مجال الطاقة والتكنولوجيا.

2.7.3. آفاق تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (SCAPP) في الفترة التي تسبق الخطة الخمسية 2026-2030

1. تعزيز إنجازات الخطة الثانية (2021-2025)

يجب أن تستند المرحلة التالية من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (SCAPP) إلى التقدم المحرز في المجالات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسية. وتُشكل النتائج الإيجابية الملحوظة - نمو بمعدل 6.2٪، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع نطاق التغطية الصحية والتعليمية، والتقدم المحرز في مجال الرقمنة، وتعزيز الحوكمة - أساسًا متينًا لتعزيز هذه الخطة.

ومع ذلك، فإن استمرار الاختلالات الإقليمية، والاعتماد على قطاع الصناعات الاستخراجية، وضعف القدرات المؤسسية، يتطلب نهجًا أكثر تكاملًا وشمولًا ومرونة للفترة 2026-2030.

2. التوجه الاستراتيجي لخطة 2026-2030

يجب أن تهدف الخطة الخمسية النهائية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (SCAPP) إلى تحويل الهيكل الاقتصادي مع تعزيز التماسك الاجتماعي والإقليمي. سيتمحور البرنامج حول أربع أولويات شاملة:

- ✓ التنويع الاقتصادي والتحول في مجال الطاقة:
- ✓ مواصلة تحويل سلاسل القيمة في الزراعة، وتربية الماشية، وصيد الأسماك، والتصنيع.
- ✓ تسريع المعالجة المحلية للموارد الطبيعية (الغاز، والمعادن، ومنتجات الأسماك).
- ✓ تشجيع الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر كمحركين للاستدامة والتوظيف.

- **رأس المال البشري والإدماج الاجتماعي:**

تحسين جودة نظام التعليم والتدريب المهني وإنصافه.

تعزيز التغطية الصحية الشاملة ومكافحة عدم المساواة في الحصول عليها.

تعزيز توظيف الشباب، وتمكين المرأة، وحماية الفئات الضعيفة.

الحوكمة والفعالية المؤسسية:

تسريع اللامركزية ونقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية.

تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

تحديث الإدارة العامة من خلال الرقمنة، والتخطيط القائم على النتائج، والتنسيق بين القطاعات.

- **المرونة البيئية والإقليمية:**

دمج الاستدامة بشكل منهجي في السياسات العامة.

تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، ومكافحة التصحر، وتحقيق الأمن الغذائي.

إنشاء مراكز إقليمية للاستثمار والبنية التحتية المستدامة.

3. الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية

تدعو توصيات الخطة الإقليمية للتنمية المستدامة لعام 2024 (RAMO 2024) إلى إصلاحات جوهرية لتحسين فعالية الخطة الاستراتيجية لتعزيز الزراعة المستدامة (SCAPP):

مواءمة السياسات القطاعية مع الإطار الاستراتيجي الوطني لتجنب التداخل وضمان اتساق التدخلات.

إصلاح التخطيط العام، مع تحسين التكامل بين ميزانية البرنامج، وميزانية الاستثمار الوطنية (BCI)، وأولويات الخطة الاستراتيجية لتعزيز الزراعة المستدامة (SCAPP).

تعزيز الرصد والتقييم من خلال مراجعة إطار النتائج، وتحديث المؤشرات، والتفعيل الفعال للجان القطاعية (CDS).

زيادة تعبئة الموارد الداخلية والخارجية، لا سيما من خلال تحسين الإيرادات الضريبية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs).

زيادة تعبئة الموارد الداخلية والخارجية، لا سيما من خلال تحسين الإيرادات الضريبية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وإضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية وتعزيز المهارات الفنية في الوزارات القطاعية والسلطات المحلية.

4. تسريع النمو الشامل والمستدام

لتحقيق طموحات الرخاء المشترك، يجب أن تتضمن الفترة 2026-2030 ما يلي:

زيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية من خلال الابتكار والميكنة.

تحفيز الاستثمار الخاص من خلال إطار مالي وتنظيمي جذاب.

تعزيز القدرة التنافسية اللوجستية والرقمية للبلاد (الشبكات، والمنصات الرقمية، والمناطق الصناعية).

تعزيز الانتقال إلى اقتصاد أخضر ودائري يخلق فرص عمل مستدامة.

5. الحوكمة التشاركية والتماسك الإقليمي

يجب أن تُركز استراتيجية SCAPP للفترة 2026-2030 على أقلمة التنمية، ودمج الخصوصيات الإقليمية، وإشراك السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تخطيط البرامج ورصدها. سيتم دعم التنمية المحلية من خلال استراتيجية وطنية مُعززة للامركزية، وإنشاء مراكز إقليمية، ومشاركة المواطنين في تصميم السياسات العامة.

6. الرصد والتنسيق والمساءلة

يجب تعزيز نظام الرصد والتقييم من خلال:

تنفيذ نظام رصد رقمي متكامل (GIS-Plan) يغطي جميع المشاريع.

الإنتاج المنتظم لتقارير الأداء بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

دمج البيانات الإحصائية في أدوات التخطيط لدعم عملية صنع القرار.

تعزيز دور المجتمع المدني والشركاء الفنيين والماليين في رقابة المواطنين.

يجب أن تكون الخطة الخمسية النهائية لـ SCAPP (2026-2030) خطوة نحو تعزيز واستكمال أهداف رؤية 2016-2030.

وسوف تهدف إلى جعل موريتانيا اقتصادًا ناشئًا ومتنوعًا وعادلًا وقادرًا على الصمود، قائمًا على حوكمة نموذجية وشمول اجتماعي أوسع. ويعتمد نجاح هذه الخطة على القدرة الجماعية على الحفاظ على تماسك السياسات العامة، وتعبئة الموارد بشكل مستدام، وضمان تنفيذ دقيق وتشاركي وموجه نحو النتائج.

4 - المالية العامة 2024-2025

1.4. الإيرادات العامة

1.1.4. نظرة عامة

شهد إجمالي الإيرادات والمنح ارتفاعًا ملحوظًا، حيث ارتفع من 66.1 مليار أورو أورو في سبتمبر 2024 إلى 80.9 مليار أورو أورو في الفترة نفسها من عام 2025، بزيادة قدرها 22.3%. ويعكس هذا التوجه الإيجابي الآثار المُجتمعة لزيادة تعبئة الإيرادات الضريبية، وارتفاع إيرادات الصناعات الاستخراجية، وتحسين كفاءة التحصيل من قِبل السلطات المالية.

ارتفع معدل تنفيذ الإيرادات الإجمالي من 63.3% إلى 69.1%، مما يُظهر تحسنًا ملموسًا في أداء الموازنة.

الشكل 20: معدل تنفيذ الإيرادات الكلية 2024-2025

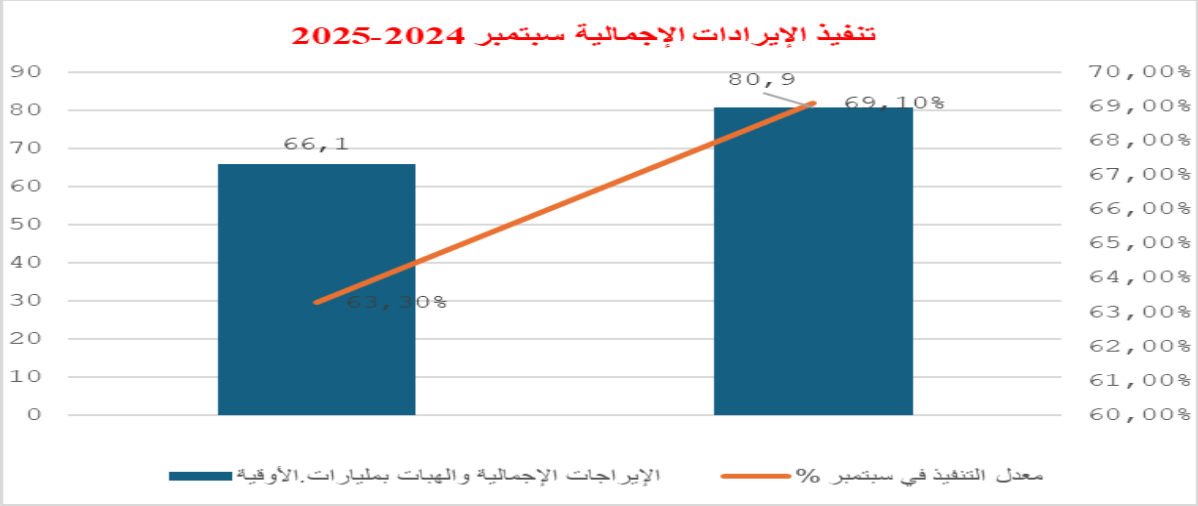

1.2.4. الإيرادات الضريبية

الإيرادات الضريبية - تُشكل الإيرادات الضريبية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة، حيث تُمثل حوالي 67٪ من إجمالي الإيرادات في عام 2025. وقد بلغت 54.1 مليار أوقية، مُقارنةً بـ 44.6 مليار أوقية في عام 2024، بزيادة قدرها 21.5٪. ويُعزى هذا النمو إلى تحسن عائدات ضريبة دخل الشركات، وزيادة الإيرادات من ضرائب السلع والخدمات، وتعافي الإيرادات الجمركية. وقد ارتفع معدل تحصيل هذه الإيرادات من 66.2٪ إلى 71٪، مما يُؤكد تعزيز الإدارة الضريبية وتخفيض متأخرات التحصيل.

الشكل 21: معدل تنفيذ الإيرادات الضريبية 2024-2025

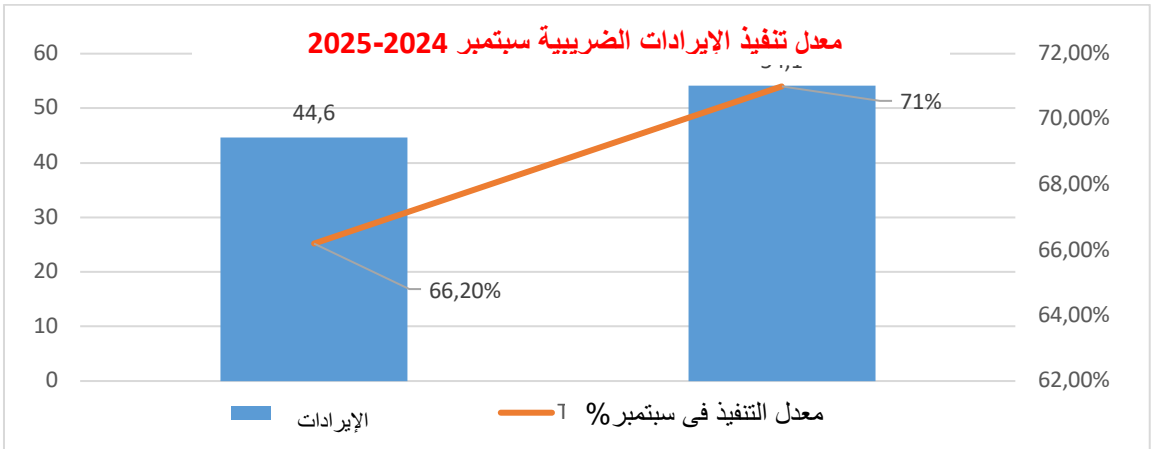

- **ضرائب على الأرباح والدخل**

بلغت الضرائب المباشرة على الأرباح والدخل 20.8 مليار أورو أوكراني في عام 2025، مقارنةً بـ 17.5 مليار أورو أوكراني في العام السابق، بزيادة قدرها 18.9٪. ويعكس هذا النمو الأداء القوي لشركات قطاع الصناعات الاستخراجية، التي ارتفعت إيراداتها الضريبية بمقدار 1.9 مليار أورو أوكراني، بالإضافة إلى تحسن عائدات ضريبة الدخل الشخصية والحد الأدنى للضريبة الموحدة.

تنبع هذه النتائج من تشديد الضوابط الضريبية والتوسع التدريجي للقاعدة الضريبية، لا سيما في قطاعي الخدمات والتجارة.

- الضرائب على السلع والخدمات

شهدت الضرائب على السلع والخدمات زيادة ملحوظة، مدفوعةً بانتعاش الاستهلاك المحلي ونمو النشاط التجاري. وتحسنت عائدات ضريبة القيمة المضافة، سواءً على الواردات أو على المستوى المحلي، بشكل ملحوظ، مدعومةً بتحسين امتثال الشركات ورقمنه إجراءات الإبلاغ.

كما ارتفعت رسوم الإنتاج والضرائب على المنتجات النفطية، مما يعكس عودة الطلب المحلي إلى وضعه الطبيعي.

تُشكل هذه الضرائب ركيزةً مهمةً للسياسة المالية، إذ تُسهم في تنويع الإيرادات مع دعم التنافسية الضريبية.

الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد

ارتفعت **إيرادات الجمارك** بفضل انتعاش الواردات وترسيخ إصلاحات إدارة الحدود. وقد عزز تحديث نظام التقييم الجمركي، وتبسيط الإعفاءات، وتكثيف مكافحة الغش، عائدَ رسوم الاستيراد والضرائب.

يؤكد هذا التوجه الإيجابي القوة المتنامية للمديرية العامة للجمارك في تعبئة موارد الدولة.

4.1-3. الإيرادات غير الضريبية والهبات

شهدت الإيرادات غير الضريبية زيادة طفيفة، لا سيما من خلال الرسوم الإدارية، وإيرادات الأملاك العامة، وأرباح الشركات المملوكة للدولة. ومع ذلك، لا تزال هذه الموارد هامشية مقارنةً بالإيرادات الضريبية.

من جانبها، شهدت التبرعات الخارجية زيادة طفيفة، مما يعكس استمرار الشراكة الفاعلة مع الجهات المانحة والشركاء الفنيين والماليين. وقد مكّن هذا الدعم من تنفيذ مشاريع استثمارية وبرامج اجتماعية ذات أولوية للحكومة.

الشكل22: توزيع الإيرادات 2024-2025

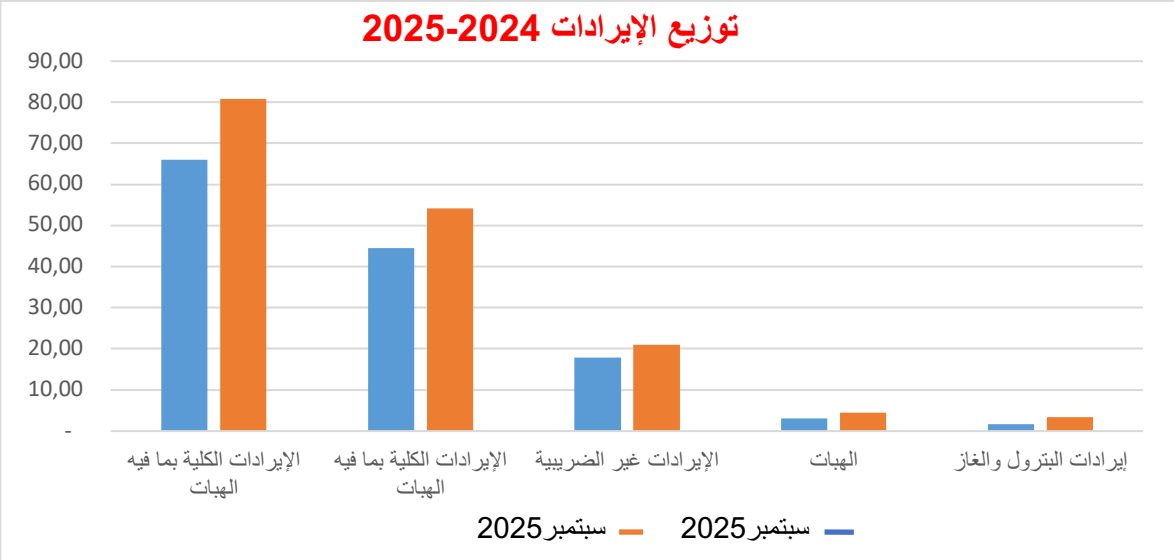

2.4. الإنفاق العام

1.2.4. نظرة عامة

بلغ إجمالي الإنفاق 79.8 مليار أوقية في سبتمبر 2025، مقارنةً بـ 70.6 مليار أوقية في سبتمبر 2024، بزيادة قدرها 13%. ويعزى هذا النمو إلى استئناف الاستثمار العام، وزيادة فاتورة الأجور، وزيادة الدعم والتحويلات الاجتماعية.

ارتفع معدل التنفيذ الإجمالي من 65.6% إلى 66.9%، مما يدل على استمرار الجهود المبذولة لتنفيذ الميزانية رغم قيود التدفق النقدي.

الشكل 23: توزيع الإنفاق حسب طبيعة النفقة

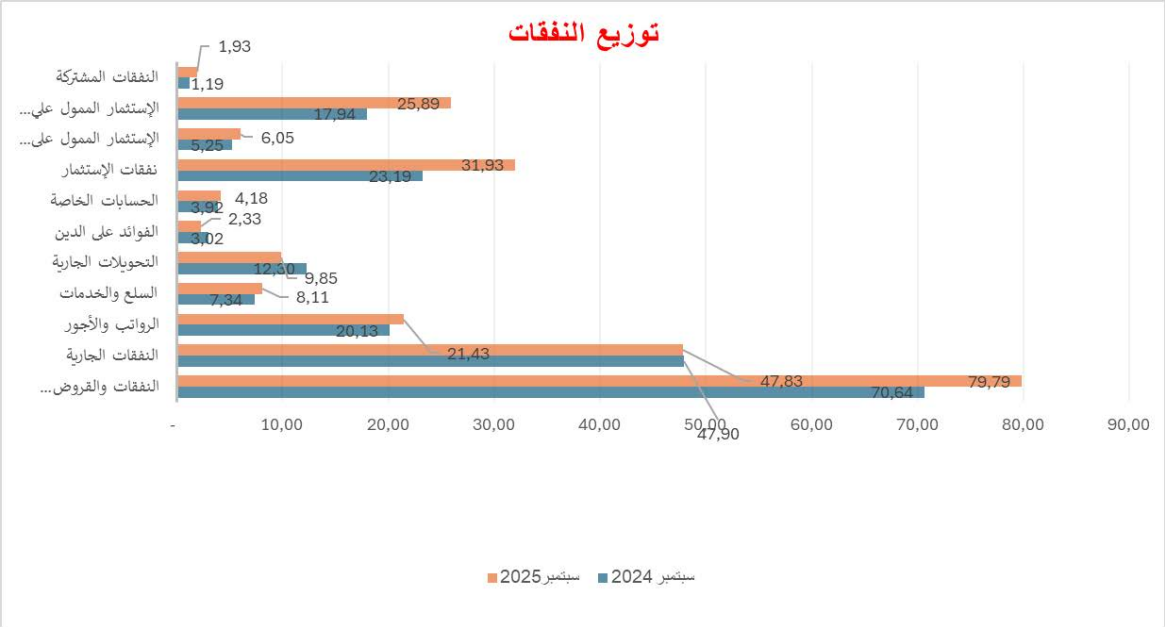

2.4.2. الإنفاق الجاري

استقر الإنفاق الجاري عند 47.8 مليار وقية، مما يعكس فعالية التحكم في نفقات التشغيل. ويعزى هذا الاستقرار إلى الإدارة الحكيمة للنفقات الإدارية والرقابة الصارمة على استهلاك السلع والخدمات.

- **نفقات العمال**

بلغت الرواتب والأجور 21.4 مليار أورو أورو في عام 2025، مقارنةً بـ 20.1 مليار أورو أورو في عام 2024، بزيادة قدرها 6.4%. ويعزى هذا الارتفاع إلى التوظيف في القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الأمن) وإعادة التقييم الجزئي لبعض الفئات المهنية. وانخفض معدل التنفيذ بشكل طفيف من 78.0% إلى 74.8%.

- **النفقات على السلع والخدمات**

شهدت النفقات على السلع والخدمات ارتفاعًا طفيفًا، مما يعكس عودة الأنشطة الإدارية إلى طبيعتها وارتفاع التكاليف اللوجستية. ولا تزال هذه الزيادة تحت السيطرة بفضل جهود الترشيد وتجميع الموارد داخل الإدارة العامة.

على الرغم من أهمية هذه النفقات لعمل المؤسسات، إلا أنها لا تزال تحت السيطرة، مما يعكس تعزيز الانضباط المالي.

- **الدعم والتحويلات**

ازداد الدعم والتحويلات، مدفوعةً بالتدابير المستمرة لدعم القدرة الشرائية، ودعم أسعار السلع الأساسية، وتمويل البرامج الاجتماعية. يُخصَّص جزء كبير من هذه التحويلات للمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة، لا سيما في قطاعات الطاقة والمياه والنقل.

ورغم ضرورتها، تُشكِّل هذه النفقات عبئًا كبيرًا على الميزانية، وتستدعي استهدافًا أكثر فعالية على المدى المتوسط.

- **الاحتياطيات العامة**

حُفِظَت الاحتياطيات العامة عند مستوى معتدل، مما شكّل حاجزًا أمام الأحداث غير المتوقعة في الميزانية. وقد حالت إدارتها الحكيمة دون تجاوز الإنفاق، وحافظت على استقرار تنفيذ الميزانية.

3.2.4. الإنفاق الرأسمالي والاستثماري

شهد الإنفاق الرأسمالي زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من 23.2 مليار أوقية إلى 31.9 مليار أوقية، بزيادة قدرها 37.7%. وتعكس هذه الزيادة انتعاش سياسة الاستثمار العام، لا سيما في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

زادت الاستثمارات الممولة من الموارد المحلية بنسبة 44.3%، بينما ارتفعت الاستثمارات الممولة من الموارد الخارجية بنسبة 15%، مما يُظهر زخمًا قويًا في عمليات الصرف من شركاء التنمية. تحسن معدل تنفيذ الاستثمارات إلى 59.6%، مقارنةً بـ 55% في عام 2024.

الشكل 24: توزيع النفقات الرأسمالية

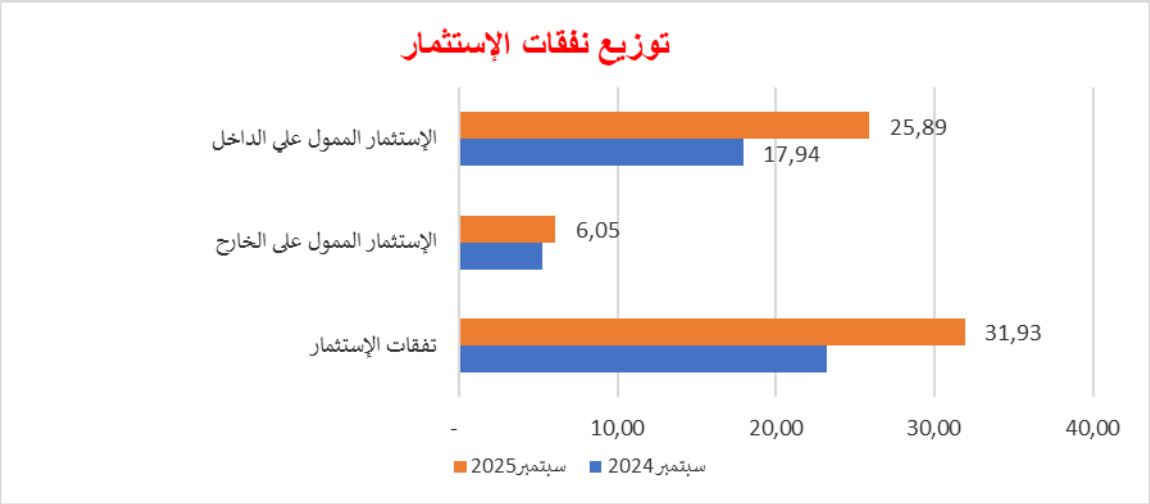

3.4. رصيد الموازنة

1.3.4. الرصيد الإجمالي بما فيه المنح

شهد الرصيد الإجمالي، شاملاً المنح، تحسناً ملحوظاً، حيث تحول من عجز قدره 4.6 مليار وحدة نقدية أوروبية إلى فائض قدره 1.1 مليار وحدة نقدية أوروبية في سبتمبر 2025. ويعزى هذا التطور إلى زيادة تحصيل الإيرادات الضريبية، وضبط النفقات الجارية، واستمرار وتيرة الاستثمار العام.

2.3.4. الرصيد الأساسي باستثناء القطاعات الاستخراجية

شهد الرصيد الأساسي باستثناء القطاعات الاستخراجية تحسناً بين سبتمبر 2024 وسبتمبر 2025، حيث انخفض من -13.7 مليار وحدة نقدية أوروبية إلى -10.4 مليار وحدة نقدية أوروبية، مما يمثل انخفاضاً في العجز قدره 3.3 مليار وحدة نقدية أوروبية (+24%).

الشكل 25: الأرصدة في سبتمبر 2024 وسبتمبر 2025

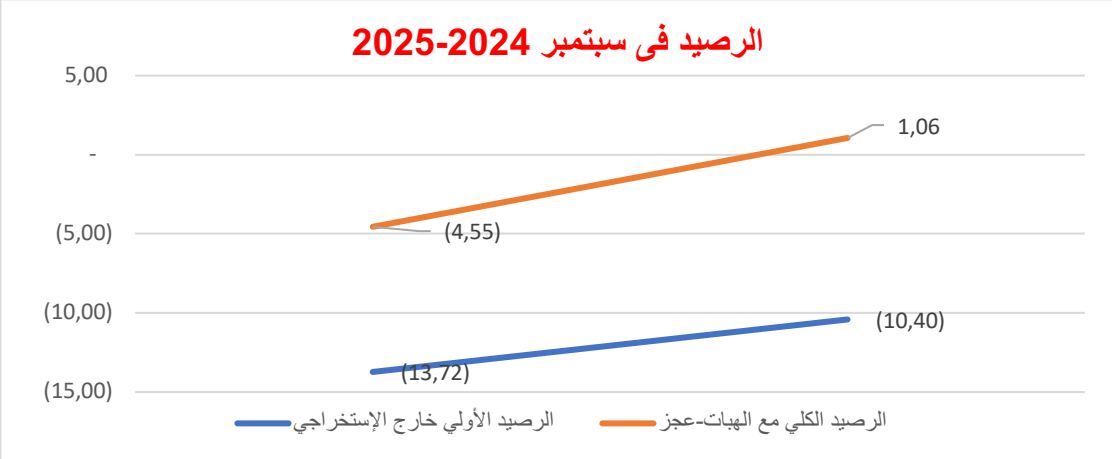

يعكس تحسن الرصيد الأولي غير الاستخراجي ضبطًا هيكليًا للأوضاع المالية، يتجاوز مجرد إيرادات القطاع الاستخراجي. كما يُظهر مرونة السياسة المالية والجهود المستمرة للحفاظ على الانضباط في إدارة الإنفاق العام.
يُعدّ انخفاضه بنحو الربع خلال عام واحد مؤشرًا قويًا على ضبط الاقتصاد الكلي، مما يعكس إدارة مالية عامة حكيمة وموجهة نحو الاستدامة.
بشكل عام، يُظهر الوضع المالي في 30 سبتمبر 2025 تحسنًا في أداء السلطات الضريبية، وزيادة الانضباط في تنفيذ النفقات، وإدارة أكثر كفاءة للموارد العامة، بما يتماشى مع أهداف الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

5- الفرضيات والأهداف والمبادئ التوجيهية الرئيسية لقانون المالية لعام 2026

5-1: فرضيات الاقتصاد الكلي والميزانوي لمشروع قانون المالية لعام 2026

5-1-1. فرضيات الاقتصاد الكلي

ترتكز فرضيات الاقتصاد الكلي التي تستند إليها توقعات الفترة 2025-2029 أساسا على ما يلي:
لتحسن التدريجي في البيئة الدولية، مع استمرار انخفاض التضخم وتيسير الأوضاع المالية العالمية؛

- زيادة التنمية الهيدرو-زراعية، وإعادة تأهيل السدود، والأتمتة التدريجية للزراعة؛
- اتخاذ تدابير لإنعاش نشاط مصايد الأسماك وتنفيذ استراتيجية جديدة لإدارة موارد مصايد الأسماك لمدة عشر سنوات؛
- استمرار التنفيذ الفعال لبرامج ومشاريع التنمية الرئيسية؛
- زيادة تدريجية في إنتاج شركة سنيم وبدء إنتاج الغاز؛
- اتجاه تنازلي في مستويات التضخم العالمي وانخفاض أسرع من المتوقع في الأسعار المحلية.

5-1-2. المبادئ التوجيهية الرئيسية لسياسة الميزانية لمشروع قانون المالية لعام 2026

تعكس مخصصات الميزانية المدرجة في مشروع قانون المالية لعام 2026 التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية المنبثقة عن البرنامج الرئاسي.

ستوجه هذه الموارد بشكل أساسي نحو تعزيز التنمية المحلية من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية ومواصلة برامج التنمية الاجتماعية والإقليمية عالية التأثير.

سيتم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 12.13 مليار أوقية موريتانية لتنفيذ هذه الأولويات، بما في ذلك مواصلة برنامج التنمية المحلية ذي الأولوية، واستكمال المرحلة الأولى من البرنامج الطارئ المتكامل لتنمية مدينة نواكشوط، مع الشروع في تنفيذ مرحلته الثانية.

بالإضافة إلى هذه التدخلات، يُموّل قانون المالية لعام 2026 عدة مشاريع رئيسية، تتجاوز تكلفة كل منها مليار أوقية موريتانية، بما في ذلك:

- توسيع محطة توليد الكهرباء المزدوجة بقدرة 180 ميغاواط (+60 ميغاواط) بتكلفة 1.55 مليار أوقية موريتانية؛
- اقتناء معدات طبية وتقنية بتكلفة 1.396 مليار أوقية موريتانية؛
- برنامج تكافل، الهادف إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والحفاظ على القدرة الشرائية، بتكلفة 1.384 مليار أوقية موريتانية؛

- برنامج شيلة، الهادف إلى تحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي، بتكلفة مليار أوقية موريتانية؛
- برنامج الوصول إلى الغذاء وحماية القدرة الشرائية، بتكلفة مليار أوقية موريتانية أيضًا.

في إطار سياسة تحسين ظروف معيشة المعلمين، ينص مشروع قانون المالية لعام 2026 على إنشاء ميزانية خاصة (SAB) بعنوان "صندوق دعم سكن المعلمين"، بسقف قدره 600 مليون أوقية موريتانية. يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل حصول المعلمين على سكن لائق من خلال تجميع الموارد المتاحة لهذا الغرض.

لتعزيز الشفافية وإمكانية تتبع تنفيذ الميزانية، سيتم دمج مخصصات التمويل الخارجي في النسخة الجديدة من نظام RACHAD، مما يضمن دمجًا أفضل للموارد الخارجية في ميزانية الدولة ومراقبة دقيقة لاستخدامها.

من الناحية الاستراتيجية، يتماشى مشروع قانون المالية لعام 2026 تمامًا مع السياسة العامة للحكومة، معززًا مكاسب الإصلاحات المالية والميزانية التي أُجريت في السنوات الأخيرة. ويرتكز على أربعة مبادئ رئيسية:

1. **تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية من خلال التحديث المستمر لنظام الضرائب والجمارك، ورقمنة الإدارة المالية، وتوسيع القاعدة الضريبية؛**
2. **ضبط النفقات الجارية من خلال تخصيص أكثر كفاءة للموارد العامة وترشيد تكاليف التشغيل؛**
3. **إعطاء الأولوية للاستثمار العام، باعتباره محركًا رئيسيًا للنمو والتنافسية وخلق فرص عمل مستدامة؛**
4. **الحفاظ على الاستدامة المالية واستقرار الاقتصاد الكلي، بما يتماشى مع الالتزامات المقطوعة لشركاء التنمية.**

تعكس هذه السياسة المالية، الحصيفة والاستباقية، توازنًا بين الانضباط والتوسع الاقتصادي.

وتهدف إلى تحفيز الطلب المحلي، وتعزيز البنية التحتية الإنتاجية، وإرساء أسس نمو شامل ومرن ومستدام.

باختصار، يُظهر مشروع قانون المالية لعام 2026 التزام الحكومة المستمر بتحديث الإدارة العامة، وضمان استدامة مالية الدولة، وتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة القائمة على الكفاءة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة.

2.5. تطور المجاميع الميزانية الرئيسية

يُبرز التحليل المقارن بين قانون المالية المعدل لعام 2025 ومشروع قانون المالية لعام 2026 تعزيزًا تدريجيًا للمالية العامة، مما يعكس سياسة ميزانية حصيفة تُركز بحزم على إنعاش الاستثمار الإنتاجي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

الجدول رقم3: تطور المجاميع الميزانية الرئيسية

المجاميع	قانون المالية المعدل 2025	مشروع قانون المالية 2026	الفارق	النسبة (%)
الإيرادات الإجمالية	116,96	128,79	11,83	10,11%
الإيرادات الضريبية	76,2	85,14	8,94	11,74%
الإيرادات غير الضريبية	29,68	32,33	2,65	8,95%
الهبات	8,8	7,72	-1,08	-12,27%
إيرادات المحروقات (غير ضريبية)	2,28	3,6	1,32	57,89%
النفقات الإجمالية وصافي القروض	119,12	132,18	13,06	10,96%
النفقات الجارية	65,54	70,08	4,54	6,93%
نفقات الاستثمار	53,57	62,1	8,53	15,92%
الاستثمارات الممولة من الداخل	43,52	50,33	6,81	15,65%
الاستثمارات الممولة من الخارج	10,05	11,77	1,72	17,11%
الرصيد الإجمالي للميزانية	-2,16	-3,39	-1,23	56,94%
الرصيد الأولي غير الاستخراجي، بما في ذلك الهبات	-15,4	-16,91	-1,51	9,81%

1.2.5. الإيرادات: نمو مستدام وأكثر تنوعًا

من المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات إلى 128.79 مليار أوقية في عام 2026، مقارنةً بـ 116.96 مليار أوقية في قانون المالية المعدل لعام 2025، بزيادة قدرها 11.83 مليار أوقية (+10.11%). يعكس هذا التحسن تعزيز التعبئة المحلية وتنويع مصادر الإيرادات.

- ارتفعت الإيرادات الضريبية بمقدار 8.94 مليار أوقية (+11.74%)، مما يُظهر آثار الإصلاحات الرامية إلى تحديث ورقمنة النظام الضريبي، بالإضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية.
- ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بمقدار 2.65 مليار أوقية (+8.95%)، مدفوعةً بشكل رئيسي بما يلي:
  - ✓ ارتفاع إيرادات الصيد (+2.19 مليار أوقية)،
  - ✓ ارتفاع إيرادات التعدين (+0.71 مليار أوقية).

ارتفعت إيرادات الهيدروكربونات من 2.28 مليار أوقية إلى 3.60 مليار أوقية (+57.89%).
في المقابل، انخفضت المنح بمقدار 1.08 مليار أوقية (-12.27%)، مما يعكس تراجع الاعتماد على الخارج وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية.

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت الإيرادات الإجمالية من 25.67٪ إلى 26.47٪، بينما ارتفع العبء الضريبي إلى 17.50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بـ 16.72٪ في عام 2025، مما يؤكد مسار زيادة تعبئة الموارد المحلية.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين العام 45.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، وأن تبلغ 43.3٪ في عام 2026، مما يعكس استمرار سياسة ضبط المالية العامة وضبط الدين.

الشكل 26: توزيع الإيرادات

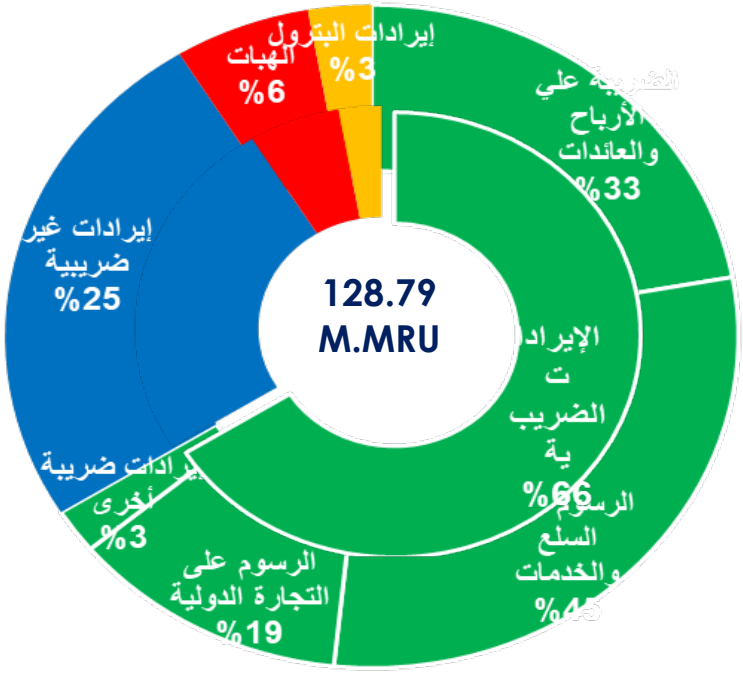

66%	الإيرادات الضريبية
33%	الضريبة علي الأرباح والعائدات
45%	الرسوم على السلع والخدمات
19%	الرسوم على التجارة الدولية
3%	إيرادات ضريبية أخرى
25	إيرادات غير ضريبية
6%	الهبات
3%	إيرادات البترول

2.2.5. الإنفاق: نمو مُتحكّم فيه ويرتكّز على الاستثمار

يبلغ إجمالي الإنفاق وصافي القروض 132.18 مليار أوقية موريتانية في مشروع موازنة 2026، مُقارنةً بـ 119.12 مليار أوقية موريتانية في عام 2025، مُمثّلةً زيادةً قدرها 13.06 مليار أوقية موريتانية (+10.97٪). يعكس هذا التوجّه إدارةً دقيقةً للمالية العامة، مع التركيز على الاستثمار.

- ارتفع الإنفاق الجاري بمقدار 4.54 مليار أوقية موريتانية (+6.93٪)، وهو ارتفاعٌ مُعتدلٌ يعكس ضبط نفقات التشغيل.
- بلغت النفقات الاستثمارية 62.10 مليار أوقية ، مقارنةً بـ 53.57 مليار أوقية في عام 2025، بزيادة قدرها 8.53 مليار أورو أورو (+15.92٪).

✓ ارتفعت الاستثمارات من الموارد المحلية من 43.52 مليار أوقية إلى 50.33 مليار أوقية (+15.65٪)، مما يؤكد ارتفاع التمويل المحلي؛

✓ ارتفعت الاستثمارات من الموارد الخارجية من 10.05 مليار أوقية 11.77 مليار أوقية (+17.11%)، مما يعكس استئناف صرف الدفعات من الشركاء الفنيين والماليين.

ارتفعت الاستثمارات من الموارد الخارجية من 10.05 مليار أوقية إلى 11.77 مليار أوقية (+17.11%)، مما يعكس استئناف صرف الدفعات من الشركاء الفنيين والماليين.
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة إجمالي النفقات من 26.14% إلى 27.16%، ونسبة النفقات الاستثمارية من 11.76% إلى 12.76%، مما يؤكد التزام الحكومة بدعم النمو من خلال الاستثمار العام الإنتاجي.

الشكل 27: توزيع النفقات

الرواتب والأجور	24%
السلع والخدمات	9%
الدعم والتحويلات	11%
الفوائد	4%
الحسابات الخاصة	3%
النفقات المشتركة (اعتمادات الغير موزعة)	2%
الاستثمار الممول على الخارج	9%
الاستثمار الممول على الداخل	38%
النفقات الجارية	53%
نفقات الإستثمار	47%

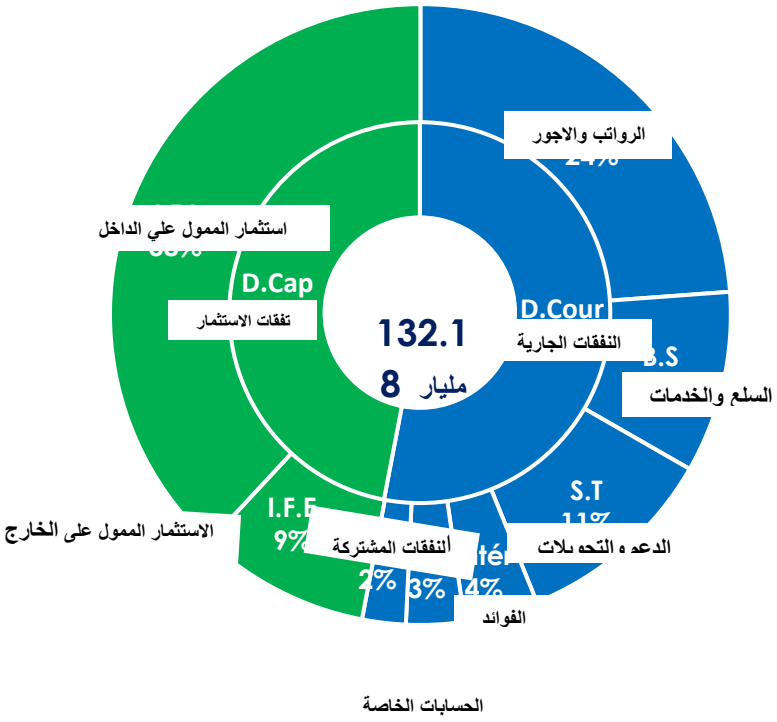

الشكل28: توزيع نفقات الاستثمار

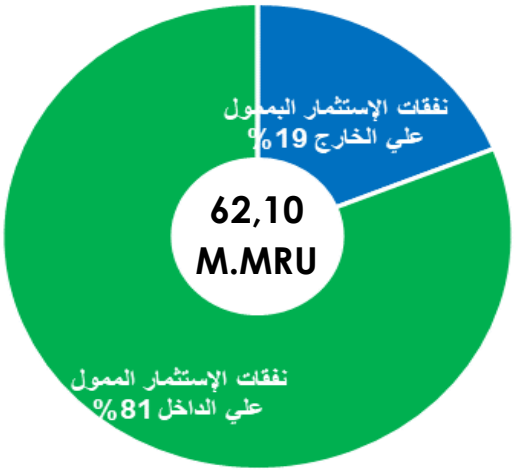

3.2.5. رصيد الموازنة: تدهور مُحتَوًى ومستدام

يبلغ رصيد الموازنة الإجمالي -3.39 مليار أوقية في عام 2026، مقارنةً بـ -2.16 مليار أوقية في عام 2025، ما يُمثل تدهورًا قدره 1.22 مليار أوقية (+56.64%). وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يرتفع العجز من 0.47% إلى 0.70%، وهو مستوى يُعَدّ مُستدامًا بالنظر إلى ارتفاع الاستثمار.

يبلغ الرصيد الأولي غير الاستخراجي، بما في ذلك المنح، -16.91 مليار أوقية، مقارنةً بـ -15.40 مليار أوقية في عام 2025، ما يُمثل تدهورًا مُتحكّمًا فيه بنسبة 9.81%. ويظل هذا المستوى، الذي يُعادل حوالي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مُتماشيًا مع أهداف السياسة المالية الوطنية، التي تهدف إلى الحفاظ على استدامة المالية العامة مع الحفاظ على جهود استثمارية مُستدامة، وهي قاطرة النمو الشامل والمستدام.

الشكل 29: تطور رصيد الميزانية

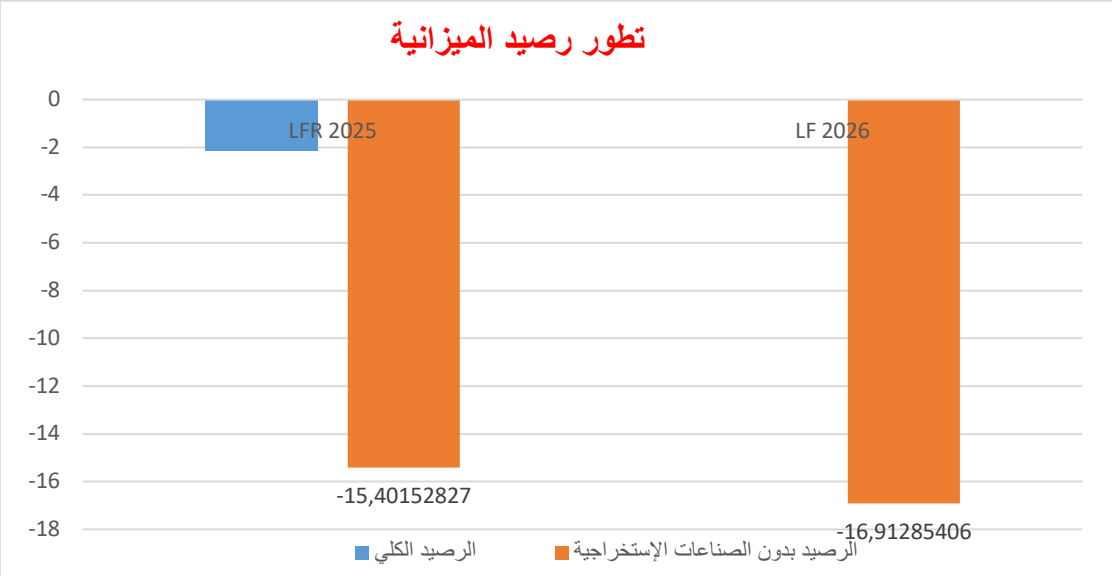

يعكس مشروع قانون المالية لعام 2026 نهجًا ماليًا دقيقًا وسريع الاستجابة. فهو يستبق التغيرات في البيئة الاقتصادية، ويضمن البرامج ذات الأولوية، ويعزز شفافية الإدارة العامة. ويمثل نقطة تحول نحو حوكمة مالية أكثر مرونة، قائمة على اتخاذ قرارات ديناميكية واستخدام فعال للموارد. ومع تأكيد التزامنا بإدارة مالية عامة دقيقة وشفافة وعادلة، هذا هو جوهر مشروع قانون المالية لعام 2026، المقدم إليكم للموافقة عليه.